من قضايا إصلاح اللفظ

دراسة تحليلية

(نحوية ، وتصريفية)

اعداد

الدكتوره

نجاة عبدالمولى أمين

مدرس اللغويات بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله على جزيل نعمه، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد النبي العربي صفوة الأنبياء وأفصح البلغاء، وعلى آله وأصحابه، وتابعيه، ومن نحا نحوهم، واهتدى بهديهم، وسلك سبيلهم إلى يوم الدين.

وبعد

فإن للعرب اهتماما كبيرا بالمعاني، ولما كانت الألفاظ قوالب للمعاني، لأنها هي الدالة عليها، والموصلة إليها، والمعينة على المراد منها أعطى العربي صدرا واسعا من الاهتمام بالألفاظ، وكان لعلماء العربية دورهم في إبراز هذا الاهتمام،فقد أفرد ابن جني لهذا الغرض بابا سماه(بابا في إصلاح اللفظ [١] وتأثر به السيوطي [٢] ونقل عنه ما ذكره فيه، وعنوان هذا البحث: من قضايا إصلاح اللفظ -دراسة تحليلية. نحوية وتصريفية. وسبب اختياري لهذا البحث أنني وجدت بعض القضايا الجديرة بالاهتمام لدى المشتغلين بالعربية فحاولت جمع شتاتها من كتب التراث في بحث مستقل

---

(١) الخصائص لابن جني تحقيق د./عبد الحميد هنداوي ٣١٧/١ ط/دار الكتب العلمية. بيروت ط/الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق/طه عبد الرءوف سعد ٦٥/١ الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م

يمكنَ الرجوع إليه، والاستفادة مما ذكره العلماء في هذا الشأن مع يقيني من أن ماجمعته في هذا البحث يعد قليلا في باب إصلاح اللفظ لما قال عنه العلامة أبو الفتح بن جني:"وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع فتفطن إليه". (١)

وكان منهجي في البحث عند عرض هذه القضايا مرتبا وفق ألفية بن مالك، ويتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

١-في المقدمة:تناولت أهمية الموضوع، وعنوان البحث وسبب اختياري له.

٢-وفي التمهيد تحدثت عن مدى عناية العرب بالمعاني وأن الألفاظ خدم للمعاني.

٣-وفي المبحث الأول: القضايا النحوية وتشمل ما يأتي

القضية الأولى:تسكين آخر الفعل عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به

القضية الثانية: حذف تاء تأنيث المفرد عند الجمع بين علامتي تأنيث.

القضية الثالثة:مجيء الفاعل سادا مسد الخبر مع المبتدأ الوصف.

القضية الرابعة:تقديم خبر المبتدأ وجوبا إذا كان شبه جملة ومعرفة على المبتدأ النكرة.

القضية الخامسة: الحال الساد مسد الخبر المحذوف وجوبا.

---

(١) الخصائص ١/٣٢٣

القضية السادسة: تأخير لام الابتداء إلى الخبر.

القضية السابعة: تقديم كاف التشبيه على (إنَّ) وفتح همزتها عند اجتماعهما في نحو: إنَّ زيدا كالأسد.

القضية الثامنة: النصب على المعية.

القضية التاسعة: إذا تكررت إلا، وكان الاستثناء مفرغا وجب شغل العامل بأحد المستثنيات ونصب الباقي على الاستثناء

القضية العاشرة:لزوم الباء في(أفعل به) من صيغتي التعجب

القضية الحادية عشرة: نعت المعرفة بالجملة

القضية الثانية عشرة: تأخير الفاء الرابطة في جواب أما(المتضمنة معنى الشرط) إلى أحد أجزاء الجواب.

٤- المبحث الثاني: القضايا التصريفية، وتشمل ما يأتي:

القضية الأولى: زيادة الألف آخرا للإلحاق ولتكثير بنية الكلمة.

القضية الثانية: إدغام المتقاربين في قولهم: (وتد) قالوا :ود

٥- الخاتمة: ذكرت فيها أبرز نقاط البحث التي توصلت إليها.

٦-الفهرس: يتضمن مراجع البحث التي رجعت إليها.

تمهيد :

إن العرب قد بالغت في العناية بالألفاظ، لأنها الطريق إلى إظهار أغراضها ومراميها، وذلك خدمة منهم للمعاني، فذهبوا إلى إصلاح الألفاظ، وتهذيبها، وتحسينها، ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأعمق في الدلالة على المراد منها، ويرجع ذلك إلى أن المعاني أقوى عندهم وأكرم عليهم، وأعظم قدرا في نفوسهم. وإصلاح العرب اللفظ نظيره إصلاح الوعاء، وتحصينه وتزكيته، والغرض من هذا الإصلاح لما يحتويه[١] فاللفظ لغة: أن ترمي بشئ كان في فيك[٢]، فهو في أصل اللغة مصدر بمعنى الرمي، وهو بمعنى المفعول[٣]فاللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال (لفظ الله)كما يقال كلام الله[٤] فخص في اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا أو أكثر، مهملا أو مستعملا.

وفي اصطلاح النحويين: ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحروف أو أكثر، أو يجري عليه أحكامه كالعطف، والإبدال فيندرج فيه حينئذ كلام الله، وكذا الضمائر التي يجب استتارها.[٥] فالعرب تحلي ألفاظها وتدبجها، وتزخرفها بالشعر تارة وبالخطب أخرى، وبالإسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها عناية بالمعاني التي

(١)ينظر الخصائص ١/٢٢٧-٢٢٨ بتعرف

(٢)لسان العرب مادة (لفظ)

(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي ٤/١٦٧

(٤)شرح الكافية للرضى ١/٢٢

(٥)الكليات ٤/١٦٧

تلتزمها وتتكلف استمرارها عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصلا بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.(إنَّ من الشعر لحكما وإنَّ من البيان لسحرا) [١]فإذا كان رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم التي جعلت مصايد وأشراكا [٢] للقلوب وسببا وسلَّما إلى تحصيل المطلوب، عُرف بذلك أن الألفاظ خدم للمعاني،والمخدوم -لا شك- أشرف من الخادم [٣].ومثال على اهتمام العرب بمعانيها، وأن الألفاظ قوالب للمعاني أنهم جعلوا تكرير العين في نحو (كسر، وقطع، وغلق) دليلا على تكرير الفعل، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما..ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها...فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل [٤]

---

(١)الحديث:"إن من البيان لسحرا" في فتح الباري بشرح صحيح البخاري. كتاب النكاح- باب الخطبة ٢٤٢/١٩، سنن الدارمي كتاب الصلاة- باب في قصر الخطبة ٣٦٥/١

(٢)الأشراك:جمع الشَّرك، وهو النصيب.اللسان مادة (شرك)

(٣) الخصائص ٢٤١/١ بتصرف

(٤) الخصائص ٥٠٧/١ وينظر الاقتراح للسيوطي تحقيق د./احمد سليم الحمصي،د./محمد احمد قاسم صـ٢٧ط/ جروس برس ط/ الأولى ١٩٨٨م

المبحث الأول: القضايا النحوية

القضية الأولى

تسكين آخر الفعل عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به

متى اتصل بالفعل الماضي ضمير الرفع المتحرك-تاء الفاعل أوناء الفاعلين، أو نون النسوة- سكن آخره نحو:ضربْتُ، وضربْنَا، وضربْنَ، لأن هذه الضمائر الفاعلة أصبحت كالجزء من الفعل لشدة اتصالها به، فكأنها أحد أجزائه التي لا يستغنى عنها، وكان تسكين آخر الفعل لئلا يجتمع في كلمة واحدة أربع حركات لو قيل: ضربت[١]هذا فيما هو كالكلمة الواحدة وهو الفعل الماضي عند اتصال ضمائر الرفع المتحركة به، وهذا التسكين أوجبه العرب كراهية منهم أن يتوالى على الكلمة أربع متحركات سواء أكانت الكلمة اسما نحو:جعفر أم فعلا نحو: دحرج؟ وفيما هو كالكلمة الواحدة وهو الفعل الماضي عند اتصال ضمائر الرفع المتحركة به [٢]، وحمل الفعل المضارع على الفعل الماضي [٣] عند اتصال نون النسوة به في نحو: يكتبن بإسكان لام الفعل إصلاحا للفظ، وهو عدم توالي أربع متحركات.

وبالرجوع إلى ما ذكره النحويون عن تسكين لام الفعل الماضى عند

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤/١

(٢) ينظر التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٥٥/١

(٣) شرح المفصل ١٠/٧

اتصال ضمير الرفع به نرى العلامة أبا الفتح بن جني خص تسكين لام الفعل الماضى عند اتصال ضمير الرفع في نحو:ضَرَبْتُ وضَرَبْنَ وضرَبْنَا، لأن ضمير الفاعل قد جرى مجرى الجزء من الفعل، فكرة اجتماع أربع حركات في الكلمة الواحدة فاسكنوا اللام إصلاحا للفظ هنا فيما هو كالكلمة وقد يجتمع في الكلمة أكثر من أربع حركات وفي هذه الحالة يكون التسكين للام أشد وجوبا في نحو:خرجتما حيث قال:" تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو.ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَ، وضَرَبْنَا، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل، فكره اجتماع الحركات.الذي لا يوجد في الواحد فأسكنوا اللام، إصلاحا للفظ..وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس متحركات نحو.خرجتما، فالإسكان إذاً أشد وجوبا [1] وقد تأثر ابن يعيش بما ذكره ابن جني ولكنه خص تسكين لام الفعل مع ضمير الفاعل المتحرك البارز في نحو: ضربت، أما ضمير الفاعل المستتر في نحو: محمد كتب الدرس، فلا يسكن معه لام الفعل وكان تسكين لام الفعل مع ضمير الفاعل البارز، لأن حركة ضمير الفاعل لازمة للفعل عند اتصاله به على العكس مع ضمير المفعول في نحو: ضَرَبَكَ زيد، وضَرَبَهُ زيد، لأن ضمير المفعول يقع متصلا ويقع منفصلا عن الفعل [2] بخلاف ضمير الرفع المتحرك المتصل البارز فيجوز أن تقول:إياك ضرب زيد وإياه ضرب زيد وخير مثال

---

(١) الخصائص ٣٢٣/١

(٢) ينظر شرح المفصل٥/٧-٦

قول الحق تبرك وتعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[١] هذا مع ضمير المفعول، لأنه فضله ولكن مع ضمير الفاعل وهو من العمد فلا يجوز أن يأتي ضمير الفاعل في صورته منفصلا عن الفعل ولكن العرب قد استغنت بالضمير المتصل عن المنفصل لأن استعماله أخف إذا أمكن الاتيان به إلا في الضرورة "فلذلك لا تقول: ضرب أنت ولا هو، لأنه يجوز أن يقع هنا المتصل فتقول: ضربت، وضرب فتكون التاء الفاعلة ولا حاجة إلى أنت، وكذلك يكون الفاعل مستترا في ضرب، ولا حاجة إلى هو، لأن الأول أوجز" [٢] وقد ذكر ا بن يعيش أن الفعل المضارع تسكن لامه عند اتصال ضمير الرفع البارز به وهو نون النسوة: جاء في شرح المفصل:" إذا اتصلت بفعل مضارع أعادته مبنيا على حاله الأول من البناء على السكون، وإن كانت العلة الموجبة للإعراب، وهى المضارعة قائمة موجودة حملا له على الفعل الماضي من نحو: جلسْتُ، وضرَبْتُ، فكما أسكن ما قبل الضمير، وهو لام الفعل، كذلك أسكن في المضارع تشبيها له به، لأنه فعل كما أنه فعل وآخره متحرك" [١]

يتضح من خلال ما سبق أن ضمير الرفع المتحرك البارز (تاء الفاعل -وناء الفاعلين - ونون النسوة عند اتصاله بالفعل الماضى يسكن له آخر الفعل وذلك لشدة اتصاله به فهو بمثابة حرف أو

---

(١) سورة الفاتحة الآية (٥)

(٢) ينظر شرح المفصل ١٠٢/٣

جزء من الكلمة هذا فى الفعل الثلاثى مثل: ضرب أو خرج أما الفعل الرباعى فالتسكين أشد وجوباً لأن العرب كرهت توالى أربع متحركات فى الكلمة الواحدة الرباعية اسماً كانت أم فعلا نحو: جَعْفَر، ودَحْرَجَ، فعند اتصال ضمير الرفع بالفعل الرباعى نقول: دَحْرَجْتُ، وحمل الفعل المضارع على الفعل الماضى عند اتصال نون النسوة به فنقول: يُدَحْرِجْنَ، وهذا التسكين جئ به فراراً من الثقل الناشئ من توالى المتحركات على الكلمة.

---

(١) شرح المفصل ١٠/٧

القضية الثانية
حذف تاء تأنيث المفرد
عند الجمع كراهية الجمع
بين علامتى تأنيث

يقول النحويون إن الاسم المفرد المؤنث بالتاء عند جمعه جمع مؤنث سالما تحذف منه التاء التى مع المفرد، لأن العرب كرهوا أن يجمعوا بين علامتى تأنيث فى اسم واحد فيقال فى جمع مسلمة وقائمة:

مسلمات وقائمات، لأن كل واحدة منهما علامة تأنيث، وخصت التاء التى فى المفرد بالحذف، لأنها تدل على التأنيث فقط، أما التاء التى فى الجمع فتدل على التأنيث والجمع، وهى حرف يجرى عليه الإعراب ولما كان فيها زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى، وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديرا، فصار هذا بمنزلة ما حذف لالتقاء الساكنين.(١)

ونرى العلامة أبا الفتح بن جنى ذكر فى كتابه الخصائص أن حذف التاء الأولى من الاسم المفرد إنما جاء لإصلاح اللفظ، وأن هذه التاء منوية فى التقدير، ولكن لا يقال عند جمع تمرة: تمرتات ولكن يقال: تمرات وذلك لأن العرب كرهوا إقرار التاء فى المفرد المؤنث عند جمعه تناكراً لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ واحد فحذفت حيث

---

(١) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٤٢ - ٤٣ بتصرف

قال:"قولهم فى جمع تمرة، وبسرة

ونحو ذلك: تمرات، وبسرات فكرهوا إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد، فحذفت، وهى فى النية مرادة ألبتة لا لشئ إلا لإصلاح اللفظ لأنها فى المعنى مقدرة منوية لا غير، ألا تراك إذا قلت: (تمرات) لم يعترض شك فى أن الواحدة منها تمرة، وهذا واضح. (١)

وقال العكبرى عن جمع المؤنث بالتاء:"وإنما حذفت هذه التاء فى الجمع لوجهين: أحدهما: زيدت لتدل على التأنيث وقد حصلت الدلالة عليه بالتاء التى زيدت فى الجمع، فلم تحتج إلى الأولى والثانى: أن التاء الأولى لو ثبتت لكانت تاء التأنيث وهى لا تقع إلا طرفاً، ولذلك لم يقولوا فى النسبة إلى البصرة ومكة (بَصْرَتِىٌ وَمكَّتِىٌ)(٢)

من خلال نص العكبرى يتضح أن حذف التاء من العلم المفرد المؤنث بالتاء مثل: فاطمة أو قائمة عند جمعه بالألف والتاء (جمع مؤنث سالماً كحذف التاء عند النسب إلى البصرة ومكة فيقال: رجل بصرى ورجل مكِىٌّ، لأن هذه التاء لو بقيت لاجتمع علامتا تأنيث فى اسم واحد إذا كان المنسوب مؤنثاً لو قيل: امرأة بَصْرتيةٌ أو مكَّتيَّة، ولما فيه من الثقل لو وقعت التاء حشوا بين الاسم والياء المشددة

---

(١) الخصائص ٣١٨/١، وينظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبى على الفارسى ١٧٣/١

(٢) ينظر المتبع فى شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى ٢١١/١

مع المنسوب المذكر عندما يقال: رجل بَصْرتيُ أو مكّتيُ[١]

وقال ابن الخباز:"المؤنث بالتاء، كمسلمة وقائمة تقول في جمعه:مسلمات وقائمات، وكان أصله مسلمتات، وقائمتات...وإنما خصت الأولى بالحذف، لأن الثانية طارئة، والطارئ يزيل حكم الثابت، وقيل[٢] لأن التاء الثانية والألف تدلان على الجمع والتأنيث فلا تحذف"[٣] وبالتأمل في النص يتضح أن هذه التاء الثانية جاءت طارئة على الاسم لقصد الجمع ولا يجوز حذفها لأنها والألف المقترنة بها تدلان على الجمع والتأنيث وقد أغنت التاء الثانية عن الأولى في الدلالة على التأنيث ومن هنا جاء إصلاح اللفظ وهو حذف التاء من المفرد المؤنث عند جمعه دفعا

للثقل الناشئ من إقرار التاءين لو قيل:مسلمتات في جمع مسلمة وهو ما تبين من خلال عرض أقوال العلماء وقد سبق المبرد ابن جني في القول بحذف التاء من المفرد المؤنث عند جمعه بالألف والتاء لأن العرب تكره أن يدخل تأنيث على تأنيث فقال:"إنما حذفت التاء من مسلمة، لأنها علم التأنيث، الألف والتاء في مسلمات علم التأنيث، ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث"[٤]

---

(١) ينظر أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى ص٦٠ - ٦١ تحقيق محمد بهجه البيطار ط /المجمع العلمى - دمشق

(٢) ينظر شرح المفصل ٦/٥،شرح اللمع في النحو للضرير صـ٢٥

(٣) توجيه اللمع لابن الخباز تحقيق ا.د/ فايز زكي صـ٩٧ ط/ دار السلام- القاهرة ط/ الأولى ١٤٢٣-٢٠٠٢

(٤)المقتضب ١٤٤/١

من هنا يتبين أن تاء المفرد تدل على التأنيث فقط، أما تاء الجمع فتدل على التأنيث والجمع معا، وإنما جاءت تاء الجمع لمعنى زائد، وهو الدلالة على التأنيث والجمع، فكان بقاؤها وحذف الأولى من إصلاح اللفظ ودفعا للثقل الناشئ من إقرار التاءين في كلمة واحدة لو قيل: مسلمتات، وأن التاء التي في الجمع حرف يجري عليه حركات الإعراب، وهي أشبهت الواو والياء في جمع المذكر السالم[1] فهي حرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع ومن هنا كان الأرجح والأولى إثبات تاء الجمع، لأنها تعطي التأنيث والجمع معا وحذف تاء المفرد لأنها تعطي التأنيث فقط وبقاؤها يؤدي إلى الجمع بين علامتين وهذا مرفوض في العربية.

---

(١) ينظر شرح المفصل ٦/٥

القضية الثالثة

مجئ الفاعل ساداً مسد الخبر مع المبتدأ الوصف

المبتدأ نوعان: نوع له خبر، ونوع له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر، وهو الوصف سواء أكان اسم فاعل، أم اسم مفعول، أم صفة مشبهة أم منسوبا؟، فمثال ما له خبر: الله ربنا، ومحمد نبينا. صلى الله عليه وسلم.

ومثال ما له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر وهو الوصف فمثال اسم الفاعل: أقائم الزيدان، ومثال اسم المفعول: ما مُكرمٌ الجبانُ، ومثال الصفة المشبهة: ما حَسَنٌ الظلمُ، ومثال المنسوب أمصري خالد، ولكن النحويين اشترطوا شروطا لهذا الوصف ولمرفوعه، فشرط الوصف أن يتقدم على مرفوعه، فليس منه نحو: أخواك خارج أبوهما لعدم سبقه وشرط مرفوعه وهو الفاعل في نحو: أقائم الزيدان، أو نائب الفاعل في نحو: (ما مضروب الزيدان) أن يكون منفصلا عن الوصف سواء أكان المرفوع ظاهرا أم ضميرا نحو: أقائم أنتما؟ ومنع الكوفيون الضمير، فلا يجيزون إلا (أقائمان أنتما) بالمطابقة ويعربون الضمير مبتدأ مؤخرا وما قبله خبرا مقدما وقالوا: إن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير، ولكن رد بالسماع وهو قول الشاعر:

خَليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتمـــا إذا لم تكونا لي عَلَى من أُقَاطِعُ[١]

و شرط المرفوع أيضا أن يكون مغنيا عن الخبر فيخرج نحو: أقـائم أبواه زيد، فإن الفاعل فيه غير مغن، إذ لا يحسن السكوت عليـــه، فزيد مبتدأ وقائم خبر مقدم[٢]

وقد اشترط البصريون أن يكون الوصف بعد نفي أو استفهام نحـو: أقائم الزيدان، ما قائم الزيدان، هل حسن الزيدان ولكـــن الأخفـش والكوفيين جوزوا رفع الوصف للفاعل بدون اعتماد على اســـتفهام أو نفي نحو: قائم الزيدان كما يجيزون أن يعمل الظرف بلا اعتمـاد في نحو: في الدار زيد[٣] و شرطه ابن مالك استحسانا لا وجوبـا فقال: " واشرت بقولي: (ولا يجري ذلك المجرى باستحسان) إلـى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه[٤] الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فعل بـــه ذلـك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع"[٥]

---

(١) البيت مجهول القائل وهو من الطويل ورد ذكـره فـي أوضـح المسـالك ١٨٩/١، التصريح ١٥٧/١، والشاهد فيـه: قولـه (مـا واف... أنتمـا) استشهد به النحويون على أن الضمير البارز (أنتما) فاعل الوصف الواقـع مبتدأ بعد نفي (ما واف) وقد سد مسد خبره

(٢) ينظر همع الهوامع ٣٠٩/١

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٨/١

(٤) الكتاب ١٢٧/١

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١

واستدل الأخفش والكوفيون على جواز الابتداء بالوصف بدون اعتماد بقول الشاعر:

خَبيرُ بنو لِهبٍ فلا تكُ مُلغيا مقالةَ هِبيّ إذا الطيرُ مرّتِ[١]

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعل سد مسد الخبر، ويرى البصريون أن (خبير) خبر مقدم، و(بنو) مبتدأ مؤخر وهو الراجح المشهور. ولا يقال إن (بنو) جمع وخبير مفرد، فلا تطابق بين المبتدأ والخبر، لأن خبير على زنة المصدر يستوي فيه المذكر و المؤنث و المثنى والجمع ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾[٢] والخلاصة أن للنحويين ثلاثة مذاهب في عمل الوصف من حيث الاعتماد على الاستفهام أو النفي فمذهب البصريين يجب أن يتقدم الوصف استفهام أو نفي نحو: أقائم الزيدان ومذهب الكوفيين والأخفش جواز الابتداء بالوصف بدون اعتماد ومذهب ابن مالك الاستحسان أي جواز الابتداء بدون اعتمان ولكنه قبيح، فالأحسن الاعتماد على الاستفهام أو النفي[٣] فالوصف الرافع للفاعل أونائبه الساد مسد الخبر معناه من ناحية المعنى في أقائم الزيدان: أيقوم الزيدان فهو فعل وفاعل وأما من جهة اللفظ فإن قائم اسم قد تم من جهة المعنى، فمعناه الفعل(يقوم) فعندما أرادوا إصلاح اللفظ جعلوا

---

(١) البيت لرجل من الطائيين وهو من بحر الطويل ورد ذكره في شرح التسهيل ٢٧٣/١، وأوضح المسالك ١٩١/١، التصريح ٥٧/١

(٢) سورة التحريم الآية ٤

(٣) ينظر همع الهوامع ٣١٠/١، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ١٥٢/١

هذا الاسم معتمدا على استفهام أو نفي، وجعلوا المرفوع به فاعلا سد مسد الخبر، وقد تم الكلام به فاستغنى عن الخبر[١]

وبالرجوع إلى أقوال العلماء من ناحية إصلاح اللفظ في مجئ الوصف النكرة مبتدأ وما بعده معرفة واقعة موقع الخبر فقد أورد العكبري في معرض حديثه عن مجئ المبتدأ نكرة والخبر معرفة وأن هذا غير جائز، لأن الغرض إخبار السامع بما لم يعرفه عمن يعرفه فقال:" فإن قلت فكيف جاز(أقائم أخواك) فجعلت (قائم) مبتدأ، وما بعده معرفة، قيل إنما جاز ذلك لوجهين: أحدهما: أن المعرفة هنا ليست خبرا بل فاعلا ونحن منعنا أن يكون الخبر عن النكرة معرفة.

والثاني: أن قائما وقع موقع(أيقوم) فالخبر مستفاد من هذا المبتدأ وإنما حكم بأنه مبتدأ لفظا"[٢] وبالتأمل في النص السابق نلحظ أن المعرفة لم تكن خبرا عن النكرة، وإنما هي فاعل سد مسد الخبر فقد أغنت عن الخبر وأن المبتدأ الوصف فمعناه(يقوم) والذي سوغ وقوعه مبتدأ اعتماده لفظا على الاستفهام فإن (أقائم) وقع موقع (أيقوم) فالخبر هنا مستفاد من هذا الوصف المعتمد على الاستفهام ولم يحتج الوصف إلى خبر واستغنى بالمرفوع الساد مسد الخبر، وقد أيد ابن يعيش العكبري فيما ذهب إليه من أن المرفوع قد سد مسد الخبر وأن الكلام قد تم به ولم يكن هناك خبر محذوف في

---

(١) ينظر شرح المفصل ٩٦/١

(٢) المتبع في شرح اللمع للعكبري ٢٢٨/١

قولهم: (أقائم الزيدان) من جهة المعنى وأيضا من جهة اللفظ عندما اعتمد الوصف على الاستفهام ولكنه ذكر أن من النحويين من لم يشترط اعتماد الوصف على استفهام أو نفي وهذا الرأي فيه قبح عنده لأن الاعتماد شرط لإصلاح اللفظ في مجيء الوصف نكرة ومخبر عنه بمعرفة،فقال ابن يعيش:"فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: (أقائم) مبتدأ، و(الزيدان) مرتفع به، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة، ولو قلت: قائم الزيدان من غير استفهام لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابن السراج[١] وهو مذهب سيبويه[٢] لتضمنه معنى الفعل، وإن كان فيه قبح، لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ نحو: زيد ضارب أبوه، أو موصوف نحو: مررت برجل ضارب أبوه، أو ذي حال نحو: هذا زيد ضاربا أبوه، أو على استفهام، أو نفي بخلاف الفعل فإنه يعمل معتمدا وغير معتمد"[١] من هنا يتضح أن الوصف الرافع للفاعل أو نائبه يشترط لإعرابه مبتدأ وأن ما بعده فاعل أو نائب فاعل قد سد مسد الخبر وأن الكلام قد تم به شروط:

---

(١) جاء في الأصول ١/٦٠"وحسن عندهم(أقائم أبوك وأخارج أخوك) تشبيها إذا اعتمد(قائم) على شئ قبله، فأما إذا قلت: قائم زيد، فأردت أن ترفع زيدا بقائم، وليس قبله ما يعتمد عليه ألبتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه"

(٢) في الكتاب٢/٤٥" ومن قال ذهب فلانة قال: أذاهب فلانة وأحاضر القاضي امرأة

١-أن يتقدم الوصف على مرفوعه فليس منه نحو: أخواك خارج أبوهما

٢-أن يكون المرفوع قد تم الكلام به واستغنى به عن الخبر فليس منه نحو: أقائم أبواه زيد، فالفاعل فيه غير مغن عن الخبر، فزيد مبتدأ، وقائم خبر مقدم، وأبواه مرفوع به. (٢)

٣-أن يعتمد الوصف على الاستفهام أو النفي، وهذا الاعتماد شوط لإصلاح اللفظ لأن الوصف في معنى الفعل (يقوم) من أقام الزيدان ولكي تسد المعرفة مسد الخبر والمبتدأ نكرة فيجب الاعتماد على الاستفهام أو النفي أو ما يقوم مقامهما نحو: غير(٣) وهو ما أرجحه،لأنه مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن الوصف العامل عمل الفعل لابد له من الاعتماد والله اعلم

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٠٨١/٣

(٣) في شرح الكافية للرضي ١٩٨/١" وأجرى نحو(:غير قائم الزيدان) مجرى (ما قائم الزيدان) لكونه بمعناه"

القضية الرابعة

تقديم خبر المبتدأ وجوبا إذا كان شبه جملة ومعرفة على المبتدأ النكرة

الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، فلا بد من تقديمه، وأن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، لأن الغرض من الإخبار من المبتدأ إفادة المخاطب ما ليس عنده فإذا كان المبتدأ نكرة كما في نحو: رجل قائم، فلا فائدة من الإخبار عنه وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تتقدم على النكرة، وأن تكون هي المبتدأ والنكرة هي الخبر[1] وأن هناك مواضع يجب أن يتقدم فيها المبتدأ، ومواضع يجوز فيها تأخيره ومواضع يجب فيها تأخيره عن الخبر، فيجب تقديمه في المواضع الآتية:

١-أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين مع عدم القرينة،فمثال المعرفة: زيد أخوك، والنكرة: أفضل منك وأفضل مني، فإن كان هناك قرينة جاز التقديم للخبر نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وذلك للعلم بخبرية المتقدم، ومن النحويين من منع التقديم مطلقا، ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وغيره.

٢-أن يكون الخبر طلبا نحو: زيدٌ اضربْهُ، وزيدٌ هلاّ ضربته

٣-أن يكون الخبر فعلا نحو: زيد قام. إذ لو قدم لأوهم الفاعلية.

---

(١) ينظر شرح المفصل ٨٦/١

٤-أن يقترن الخبر بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء

٥-أن يقترن بإلا أو إنما نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾ [١] و قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾ [٢]

٦- أن يكون المبتدأ مما لـه الصدارة كالاستفهام، والشرط، والمضاف إلى أحدهما في نحو: أيهم أفضل؟ ومَنْ يقم أقم معه، وغلام أيهم أفضل؟ وغلام من يقم أقم معه، وضمير الشأن نحو: هو زيد منطلق، ومدخول لام الإبتداء نحو: لزيدٌ قائم.

٧-أن يكون المبتدأ دعاء نحو "سلامٌ عليك"[٣] وويل لزيد"

٨- أن يكون بعد(أما) نحو: أما زيد فعالم، لأن الفاء لا تلي أما

٩- أن يقع الخبر مؤخرا في مَثَلٍ نحو (الكلابُ على البقر) [٤] وزاد بعض النحويين أن يقترن الخبر بالباء الزائدة في نحو: ما زيد بقائم على أن (ما) غير عاملة عمل ليس.

---

(١) سورة آل عمران من الآية (١٤٤)

(٢) سورة هود الآية (١٢)

(٣) سورة مريم من الآية (٤٧)

(٤) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض،ويروى بالنصب على إضمار(أرسل)،ومعناه:خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها-ينظر مجمع الأمثال للميداني١١٧/٢،همع الهوامع ١٣/٢: ويروى بالرفع- انظر جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١٤١/٢ تحقيق أحمد عبد السلام ط/دار الكتب العلمية- بيروت ط/ الأولى ١٩٨٨

ويجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر في مواضع هي:

١-أن يكون الخبر واجب التصدير كالاستفهام نحو: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ والمضاف إليه في نحو: صبح أي يوم السفر؟

٢- أن يكون الخبر (كم الخبرية). أو مضافا إليها نحو: كم درهم مالك وصاحب كم غلام أنت.

٣-أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفا نحو: هنا زيد

٤-أن يكون دالا على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو: لله درك. فلو أخر الخبر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه بالتقديم

٥-أن يستعمل كذلك في مثل، لأن الأمثال لا تغير كقولهم: (في كل واد بنو سعد) [١]

٦-أن يكون الخبر مسنداً دون أما- إلى أن المفتوحة المشددة وصلتها نحو قوله تعالى:﴿ وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ﴾ [٢]إذ لو أخر لالتبس بالمكسورة.

٧- أن يكون مسندا إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو: ما في الدار إلا زيد، وإنما في الدار زيد أو إلى مقرون بفاء نحو أما في الدار فزيد أو على مشتمل على ضمير ملابسه نحو: في الدار صاحبها إذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة. [٣]

---

(١) مثل يضرب لاستواء القوم في الشر والمكروه-ينظر جمهرة الأمثال ١/٥٤

(٢) سورة يس من الآية (٤١)

(٣) ينظر همع الهوامع ١/٣٢٩-٣٣٣ بتصرف

٨-أن يكون المبتدأ نكرة مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفا أو مجرورا متقدمين عليها نحو: في الدار رجل، وعندك امرأة.[١] وقد كره العرب الابتداء بالنكرة في نحو: رجل في الدار، أو مال عندك خوف اللبس، ولكن عند تقدم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة يدفع توهم المخاطب أن الجار والمجرور أو الظرف نعتا للنكرة، وينتظر الخبر فيقع عنده لبس، فكان تأخير المبتدأ، وتقديم الخبر واجبا لإصلاح اللفظ، وأن العرب استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب فيما لا يتضمن معنى الدعاء نحو: سلام عليك، وويل لك، فوجب تقديم الظرف أو الجار والمجرور خبرا عن المبتدأ النكرة وعلتهم فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف والجار والمجرور خبرا[٢] هذا إذا كان الظرف أو الجار والمجرور معرفا أما إذا لم يكن معرفا نحو: في دار رجل، فلم يجز لعدم الفائدة ونلحظ أن التصريف في نحو: رجل في الدار فقد أفاد فائدة وهي التخصيص ولكن كان التقديم خوفا من التباس الخبر بالصفة[٣] وقد تناول ابن يعيش هذه القضية وذكر أن تقديم الخبر الجار والمجرور أو الظرف يدفع توهم الصفة للنكرة إذا وقعا بعدها، لأنه يقدر متعلق شبه الجملة فعلا، وأن هذه الجملة تقع نعتا للنكرة وعلى هذا ينتظر المخاطب الخبر فيقع في لبس حيث قال: " وأما قولهم: تحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع، ولك مال، فالذي سوغ ذلك كونك صدرت في الخبر معرفة هي المحدث عنها في المعنى،

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي ٣٥٣/١

(٢) ينظر الخصائص لابن جني ٣٢١/١، وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/١

(٣) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٤٤/٢-٧٤٥

ألا ترى أن السرج من قولك: تحت رأسي سرج، وإن كان المحدث عنه في اللفظ فالرأس مضاف إلى ضمير المتكلم، وهو الياء من رأسي، وهذا الضمير هو المحدث عنه في المعنى، كأنك قلت: أنا متوسد رجا، وكذلك على أبيه درع كأنك قلت: أبوه متدرع، وكذلك لك مال، المعنى: أنت ذو مال فلما كان المعنى مفيدا جاز، وإن كان اللفظ على خلافه، والذي يؤيد عندك ما قلناه، أنك لو قلت: تحت رأس سرج، وعلى رجل درع، ولرجل مال لم يكن كلاما، وإنما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدما لوجهين أحدهما: أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها، لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا باستقر وهو فعل،ويدل أنه جملة أنه يقع صلة، والصلات لا يكون إلا جملا، وإذا كان كذلك، فلو قلت: سرج تحت رأسي، أو درع على أبيه، أو قال: درهم لي، لتوهم المخاطب أنه صفة، وينتظر الخبر فيقع عنده لبس.

والوجه الثاني: أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب فلما سمج[1] ذلك عندهم في اللفظ أخروا المبتدأ، وقدموا الخبر، وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه، لأنه وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علما أنه المبتدأ" [2]

وقد أيد ابن مالك ابن يعيش فيما ذهب إليه من أن تقديم الخبر الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ النكرة يدفع توهم كون الظرف أو الجار والمجرور نعتا للنكرة وأن تقديمه كان مصححا

---

(١) سمج: سمج الشئ بالضم:قبح- اللسان مادة (س.م.ج)

(٢) شرح المفصل ١/٨٦-٨٧

للابتداء بالنكرة حيث قال: "من مصححات الابتداء بنكرة أن تخبر عنها بظرف مقدم مختص نحو: عندك رجل وإنما كان تقديمه مصححا، لأن تأخيره يوهم كونه نعتا، وتقديمه يؤمن معه ذلك،وكذلك النكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختص نحو: لك مال، أو بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة نحو: قصدك غلامه رجل، فلولا الكاف من قصدك لم يفد الإخبار بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما" [1] يتضح من خلال ما تقدم ذكره من نصي ابنى يعيش ومالك أن الخبر إذا كان شبه جملة يجب أن يتقدم على المبتدأ النكرة، ولكن بشرط حصول الفائدة من الخبر، فإذا كان الخبر نكرة كما فى نحو: فى دار رجل، أو عند مال، فلا فائدة فى الخبر سواء تقدم أو تأخر، لأن الخبر محكوم به على المبتدأ فلابد أن يأتى بفائدة وكان وجوب تقديم الخبر لإصلاح اللفظ وهو دفع توهم أن الخبر وهو الظرف أو الجار والمجرور نعتا للمبتدأ النكرة لو جاء بعدها وعليه ينتظر المخاطب الخبر وهذا ما أميل إليه.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/١

القضية الخامسة

مجئ الحال سادا مسد خبر المبتدأ المحذوف وجوبا

يقول النحويون: إن الخبر يحذف وجوبا وتسده الحال مسدة إذا كان المبتدأ أحد المواضع الآتية:

١-مصدرا صريحا وتسد الحال مسد خبره فى نحو: ضربى زيدا قائما فضربى مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله و(زيدا) مفعول به و(قائما) حال من الضمير الراجع إلى زيد فى الخبر المحذوف

٢-أن يكون مصدرا مؤولا من أن والفعل على رأى بعض الكوفيين وقد سدت الحال مسد خبره كما فى نحو: أن تضرب زيدا قائما فإن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر تقديره: ضربك زيدا قائما.

٣-أن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضاف إلى المصدر مثل: أكثر شربى السويق ملتوتا، (فأكثر) مبتدأ مضاف إلى المصدر (شربى) وهذا المصدر عامل فى الاسم المفسر للضمير المشتمل عليه الخبر المحذوف وهذه الحال لا تصح أن تكون خبرا وإنما هى سادة عنه

٤-أن يكون المبتدأ أفعل تفضيل مضافا إلى المصدر المؤول من ما المصدرية والفعل فى نحو: أخطب ما يكون الأمير قائما.

والخبر فى هذه المواضع محذوف وجوبا تقديره فى المستقبل (إذا كان)، وفى الماضى (إذ كان) فهو ظرف زمان مضاف إلى الفعل

وفاعله المستكن، والتقدير: فى ضربى زيـــدا إذا كـــان قائمـــا، أو ضربى زيدا إذ كان قائما، فصاحب الحال الضمير المستتر فى هـــذا الفعل المحذوف المضاف إليه الظرف. (١)

ولا يجوز إظهار الخبر، لأن الحال سدت مسده فإظهاره يكون جمعـا بين العوض والمعوض عنه، فالمواضع السابقة التى جـاءت فيـــها الحال سادة مسد الخبر قد تمت من ناحية المعنى.

ولإصلاح اللفظ لا يجوز أن يظهر الخبر لوجود ما يســـد مســـده وهـــو الحال(٢)

فقد ذكر ابن يعيش أن قولهم (ضربى زيدا قائما) كلام تام من ناحية المعنى إذ أن معناه: ضربت زيدا قائما، أو أضرب زيدا قائما ولابـــد للنظر فى لفظه وإصلاحه، لكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك أن قولهم (ضربى) مبتدأ مضاف إلى الفاعل، وزيدا مفعول به و(قائما) حـــال ولا يصح أن تكون خبرا ولا تصح أن تكون حالا من زيد المذكـــور فى المثال، وليس العامل فيه المبتدأ (ضربى)، ولو كانت حالا مـــن زيد لعمل فيها المبتدأ وهو المصدر (ضربى) لأن العامل فى الحـــال هو العامل فى صاحب الحال، وفى هذه الحال يكون (قائما) من صلة المبتدأ، ولا تصلح أن تسد مسد خبره لأن الخبر محكوم بـــه علـــى المبتدأ فهو مغاير له وكذلك ما يسد مسده، فالعـــامل فـــى الحـــال

---

(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١/١٨٠

(٢) ينظر الاشباه والنظائر ١/٦٨ بتصرف.

محذوف حيث قال: "أما قولهم: (ضربى زيدا قائما) فهى مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف، وذلك أن المعنى: ضربت زيدا قائما أو أضرب زيدا قائما، فالكلام تام باعتبار المعنى إلا أنه لابد من النظر فى اللفظ وإصلاحه، لكون المبتدأ فيه بلا خبر، وذلك أن قولك (ضربى) مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، وزيد مفعول به، و(قائما) حال، وقد سد مسد خبر المبتدأ، ولا يصح أن يكون خبرا، فيرتفع، لأن الخبر إذا كان مفردا يكون هو الأول، والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم، ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا، لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو (ضربى)، لأن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال، ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته، وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر، لأن السادّ مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر، فكما أن الخبر كان جزءا غير الأول، فكذلك ما سد مسده ينبغى أن يكون غير الأول، وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا، فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد، وهو صاحب الحال، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير: ضربى زيدا إذا كان قائما، فإذا هى الخبر.[1]

وقد أيد ابن مالك ابن يعيش فيما ذهب إليه من أن الخبر محذوف وجوبا ومقدرا وأن الحال قد سدت مسده فى قولهم: ضربى زيدا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١

قائما، وأن تقديره قبل الحال، وأن صاحب الحال ضمير مستكن فى الفعل المضاف إليه الخبر الظرف، وأن المبتدأ عامل فى مفسر صاحب الحال ولكنه ذكر أن تقدير الخبر عند أكثر البصريين: إذا كان زيد قائما، فى المستقبل و (كان) تامة وليست ناقصة إذ لو كانت ناقصة لكان خبرها (قائما) ولو كان خبرها (قائما)، لجاز أن يعرف، ولامتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، ولكن العرب التزمت تنكيره فعلم أنه حال لا خبر، وقد وقعت الجملة الاسمية المقرونة بالواو موقعه.

فقد قال ابن مالك (ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملا فى مفسر صاحبها، أو مؤولا بذلك نحو: ضربى زيدا قائما، وأصله عند أكثر البصريين: ضربى زيدا إذا كان قائما، فالمبتدأ (ضربى) وخبره (إذا) وكان تامة، ولأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها قائما، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف، ولامتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، ولكن العرب التزمت تنكيره، وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، فعلم أنه حال لا خبر، ومثال وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبى عليه السلام (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) [١] ومثله قول الشاعر: [٢]

---

(١) الحديث رواه مسلم فى صحيحه ٢٠٠/٤ كتاب الصلاة باب ما يقال فى الركوع والسجود، وفى مسند أحمد بن حنبل ٤٢١/٢

(٢) البيت مجهول القائل وهو من البسيط ورد ذكره فى شرح الأشمونى ١٠٤/١، همع الهوامع ٣٤٣/١، الدر اللوامع ١٩٧/١

خَيْرُ اقْترابِي من المولى حليفَ رضًى * وشَرُّ بُعْدِيَ مِنْهُ وَهُوَ غَضْبانُ

ومثال كون المصدر العامل فى مفسر صاحب الحال معمول المبتدأ قولك: كل شربى السويق ملتوناً، وبعض ضربك زيداً بريئا وإلى نحو: أقرب ما يكون العبد، وخير اقترابى من المولى، اشرت بقولى (أو مؤولا بذلك) أى بالمصدر المقيد، لأن (ما يكون) مؤول بالكون، وأقرب الكون كون، وخير الاقتراب اقتراب. واحترزت بأن يكون المصدر المشار إليه عاملا فى مفسر صاحب الحال من مصدر لا يكون كذلك كقولك: ضربى زيداً قائما شديد فالمبتدأ فيه مصدر عامل فى صاحب الحال وفيها، فلم يصح أن تغنى عن خبره لأنه من صلته، وكذا لو جعلت عاملها كان مقدرة مضافا إليها (إذا) أو (إذ) أو (ما) متعلقة بالمصدر، فإن الحال حينئذ لا يغنى عن الخبر، لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر، فالجميع من الصلة، فلا يغنى شئ منه عن الخبر. (١)

ويتضح من خلال نص ابن مالك أن المصدر الواقع مبتدأ الذى سدت الحال مسد خبره إذا كان عاملا فى الحال وصاحبها فلا يجوز أن تسد الحال مسد خبره كما فى المثال: ضربى زيداً قائما شديد، فالحال هنا لم تغن عن خبر المبتدأ، لأنها من صلته وعليه يعرب شديد خبرا، فكل ما يتعلق بالمبتدأ فهو من صلته، فلا يصلح أن يعرب حالا سادة مسد الخبر لأنها لا تغنى عن الخبر المحذوف.

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٧٨ - ٢٧٩

ويقول ابن عصفور إن الظرف الواقع خبرا لا يجوز إظـــهاره فـ
مثل: أكثر شربى السويق ملتون، لما أنيبت الحال منابـــة، فإظـــ
الخبر يكون جمعا بين العوض والمعوض منه وهذا ممتنع.

جاء فى شرح الجمل "ألا ترى أن الأصل إذا كان ملتونا، وإذا كـــا
قائما.. ثم حذف الظرف الواقع خبرا، وأنيبت الحال منابه فلا يجـو
فى شئ من ذلك إظهار الخبر لئـــلا يكـــون جمعـــا بيـــن العـــوض
والمعوض منه وذلك غير جائز[١]

يتضح فى المثال (ضربى زيدا قائما) أن المصدر الواقع مبتـــدأ قـــد
عمل فى مفسر صاحب الحال بعده، والحال لا تصلح أن تكون خـــبرا
عنه، ولكن سدت الحال مسد خبر المبتدأ المحذوف وجوبا، وقد قدر
النحويون الخبر المحذوف بإذا كان، إذا كان أريد به المســتقبل، وإذ
كان إذا أريد به الماضى، وقدر البصريون الخبر المحذوف ظـــرف
زمان، وذلك لأن الحذف من التوسع والظروف يتوسع فيـــها عـــن
غيرها، وقدر الأخفشى الخبر المحذوف بمصدر مضاف إلى صـــاحب
الحال فيقدر فى ضربى زيدا قائما: ضربى زيداص ضربه قائمـــا[٢]
والأرجح ما ذهب إليه البصريون لما عليه أكثر النحوييـــن، لأن إذا،
وإذ تدلان على الاستغراق سواء أقدر الخبر بـــإذ للمـــاضى، أو إذا
للمستقبل وهذا المبتدأ لا يحتاج إلى خبر فقد أصلح لفظـــه بوجـــود

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٥٢/١

(٢) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ٢٢٦/١-٢٢٧، همع الهوامع ٣٤٠/١

الحال السادة مسد خبره، ومن ناحية المعنى فقد تم معناه ففي (ضربى زيدا قائما) فمعناه: ضربت زيدا قائما، فالمصدر هنا واقع موقع الفعل كما فى نحو: أقائم الزيدان[1] وأن هذا الخبر واجب الحذف ولا يجوز إظهاره حتى لا يؤدى إلى الجمع بين العوض والمعوض عنه.

(١) ينظر همع الهوامع ٣٣٩/١

القضية السادسة

تأخير لام الابتداء إلى الخبر

يقول النحويون عند اجتماع لام الابتداء وإنَّ المشددة النون المكسورة الهمزة على جملة المبتدأ والخبر لزمت لام الابتداء الخبر، وجاز تأخيرها لكراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد، وهو التوكيد، وذلك فى قولهم: (إنَّ زيدا لمنطلق) جواب ما زيدٌ منطلقٌ، وأصله: لإنَّ زيداً منطلق، ففصل بين الحرفين، فجعلت (إنَّ) مع المبتدأ، واللام مع الخبر، والذى يدل على أنَّ اللام موضعها قبل (إنَّ) أمران:

أحدهما: قول العرب: لهنَّك قائم، والمراد: لأنك قائم، فلما أبدلوا من الهمزة هاءً زال لفظ (إنَّ) وصارت كأنها حرف آخر فجاز الجمع بينهما. والآخر: لو قدرت اللام بعد (إنَّ) للزم الفصل بين إنَّ ومعمولها بحرف من أدوات الصدر، وأنَّ إنَّ عاملة، فلا يجوز أن تكون مرتبة (إنَّ) بعد اللام[1] وإنَّ هذه مختصة بالدخول على الأسماء، وليس كذلك اللام، لأنها غير عاملة، فيجوز أن تدخل على الاسم، والفعل، وشبه الجملة، فتقول: إنَّ زيداً لقائم، وإنَّ زيداً ليقوم، وإن زيداً لفى الدار، وإن زيداً لعندك، وأن دخول اللام على المبتدأ فى نحو: لزيد إنَّ قائم، وتأخير (إنَّ) لزم منه أن يتقوى

---

(١) ينظر الجنى الدانى للمرادى ص١٢٨ - ١٢٩ بتصرف

المبتدأ باللام، فيتحتم رفعه، ولا يجوز نصبه، وقد اقترنت به اللام، وعليه أن (إن) قد تأخرت عن المبتدأ، ولا يجوز أن تعمل فيما قبلها، فهى لا تعمل إلا فيما بعدها[١]

وقد ذكر ابن الخباز أن لام الابتداء تدخل على المبتدأ والخبر، ودخولها لإفادة التوكيد فإذا دخلت إن على مثل لزيد قائم، لم يجز وقوعها قبل (اللام) لإنها لا تعمل فى الاسم للفصل بينها وبينه باللام ولا يجوز أن تقع قبلها اللام، حتى لا يؤدى إلى اجتماع حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد فكان الفصل فجعلت إن مع أحد الجزأين، واللام مع الآخر فقال: (اعلم أن هذه اللام لام توكيد، وتسمى لام الابتداء لدخولها على المبتدأ والخبر كقوله تعالى:"ولأنتم أشد رهبة"[٢] فإذا قلت: لزيد قائم، فهى للتوكيد مثل إن، فإذا دخلت إن على هذا الكلام لم يجز وقوعها قبل اللام،لأنه لا يبقى لها سبيل على العمل،ولا يجوز إيقاعها بعدها لئلا يجمع بين حرفين متفقين فى المعنى،ففصل بينهما،فجعلت إن مع أحد الجزأين واللام مع الآخر[٣]

وقد وضح ابن يعيش السبب فى تأخير لام الابتداء عندما تجتمع مع إن فى الجملة وهو ما كان فى طبع العربى من كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد، وأن اللام لو وقعت بعد إن مباشرة يترتب عليه

---

(١) ينظر الخصائص ٢١٨/١، رصف المبانى للمالقى ص١٢١ بتصرف

(٢) سورة الحشر من الآية ١٣

(٣) توجيه اللمع لابن الخباز ص١٥١-١٥٢

عدم عمل إن فى معمولها حيث قال:"وكان القياس أن تقدم اللام فتقول: لأن زيدا قائم فى (إن زيدا لقائم)، وإنما كرهوا الجمع بينهما، لأنهما بمعنى واحد وهو التأكيد، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد، وذلك أن هذه الحروف إنما أتى بها نائبة عن الافعال اختصارا

والجمع بين حرفين بمعنى واحد يناقض هذا الغرض، وإنما وجب اللام أن تكون متقدمة على إن، ومجراهما فى التأكيد واحد لأمرين:

(أحدهما) أن إن عاملة، وحق العامل أن يلى معموله، واللام ليست عاملة، و(الثانى) أن العرب قد نطقت بها نطقا، وذلك مع إبدال الهمزة هاء فى نحو قولك: لهنك قائم، إنما أصله لأنك قائم، لكنهم أبدلوا الهمزة هاء كما أبدلوها فى نحو: هرقت[1] الماء.. فلما زال لفظ الهمزة دخلت مكانها الهاء، وبتغير لفظ إن صارت كأنها حرف آخر فسهل الجمع بينهما[2] ويقرر ابن يعيش كراهة العرب للجمع بين حرفين لمعنى واحد حتى لو كانا فى الجملة منفصلين ولكن يضطر العربى للجمع بينهما مع الفصل لمعنى فى نفسه وهو المبالغة فى إرادة التوكيد.

فقال:"فإن قيل: فقد قررتم أنهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد

---

(١) جاء فى الكتاب ٣/١٥٠ "تقول: لهنك لرجل صدق، فهى إن ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: هرقت"

(٢) شرح المفصل ٨/٦٣

فكيف جاز الجمع بينهما ههنا؟ وما الداعى إلى ذلك؟ قيل: إنما جمعوا بينهما مبالغة فى إرادة التأكيد، وذلك إنا إذا قلنا زيد قائم فقد أخبرنا بأنه قائم لا غير، وإذا قلنا: إن زيدا قائم فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكدا كأنه فى حكم المكرر نحو: زيد قائم زيد قائم، فإن أتيت باللام كان كالمكرر ثلاثا، فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة فى التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر. (١)

يتبين من خلال نصى ابنى الخباز ويعيش أن لام الابتداء تقع فى أول الجملة فهى مختصة بالدخول على جملة الابتداء فمحلها المبتدأ ولكن عند اجتماعها مع إن المكسورة الهمزة، فإن كلا من اللام وإن لإفادة التأكيد تلزم اللام خبر المبتدأ، ولا يجوز أن تقع بعد إن مباشرة لعدم الفصل بين إن ومعمولها، ولكن إذا وقعت قبل إن فى نحو: (لإن) فهنا يلاحقها جفاء طبع العربى وهو كراهية الجمع بين حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد فكان تأخيرها مع أحد جزأى الجملة إصلاحا للفظ وهذا التأخير جائز ولكن إذا أبدلت الهمزة هاء فيزول الثقل ويتغير لفظ إن وتصير حرفا آخر فيسهل الجمع بينهما كما فى (لهنك قائم) وهذه اللام تدخل على الاسم، وتدخل على شبه الجملة من ظرف ومجرور، وعلى الفعل المضارع الواقع خبرا، كما فى قوله تعالى " وإن ربك ليحكم بينهم "(٢)

---

(١) شرح المفصل ٨/٦٣-٦٤

(٢) سورة هود من الآية ٨٧

لأن الفعل المضارع بمنزلة الاسم فهو يشبهه فى الحركات والسكنات أما الفعل الماضى فلم يجز دخولها عليه فلا يجوز: إن زيدا لقام لأنه بعيد عن الاسم وفعل الأمر أولى بامتناعها من الماضى. (١)

أما الفعل الماضى الذى لا يتصرف أو الفعل الماضى المتصرف ودخلت عليه قد، فقبل تدخل عليه قد جاء فى رصف المبانى: "والماضى الذى لا يتصرف نحو: إنك لنعم الرجل، والمتصرف بشرط (قد) نحو: إن زيدا لقد قام "(٢) فتأخير اللام إلى خبر إن للمبالغة فى التوكيد وإن كان محلها فى الأصل المبتدأ فهى جائزة الدخول فى خبر إن لا واجبة فهى فى موضع لا يكون فيه ثقل(٣)

---

(١) توجيه اللمع ص١٥٢ بتصرف

(٢) رصف المبانى ص١٢١

(٣) رصف المبانى ص٢٣٣

القضية السابعة

تقديم كاف التشبيه على (إنَّ) وفتح همزتها عند اجتماعهما فى نحو: إنَّ زيداً كالاسد

إن الأصل فى قولهم: كأنَّ زيداً الأسد: زيد كالأسد، فالكاف للتشبيه، وللمبالغة بهذا التشبيه جاءوا بـ (إنَّ) المكسورة الهمزة إنَّ زيداً كالأسد، فأزالوا الكاف من موضعها وهو وسط الجملة، وقدموها إلى أول الجملة، ولكن بقى التشبيه كما هو، وذهب عن الكاف تعلقها بخبر (إنَّ) المحذوف وتقديره: إنَّ زيداً كائن كالأسد، وصارت مركبة مع (إنَّ) وفتحت همزة (إنَّ)، لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر[١] ويقول المراوى عن (كأن) :"حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر من أخوات (إنَّ)" [٢] ولكن اختلف النحويون فى أصل (كأن) هل هى حرَف مركبة أو بسيطة ؟

فذهب الخليل[٣] وبعض البصريين إلى أنه مركب من كاف التشبيه وإنَّ وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط وأيد المذهب الأول ابن جنى[٤] لوجود كاف التشبيه وحدها، ولوجود (أنَّ) وحدها"[٥]

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨١-٨٢، وتوجيه اللمع ص١٤٩

(٢) الجنى الدانى ص٥٦٨

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٣/١٥١ "وسألت الخليل عن كأن، فزعم أنها إنَّ لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة"

(٤) سر صناعة الإعراب ١/٣٠٥

(٥) رصف المبانى ص٢٠٨

ويترتب على القول بالتركيب عدة أمور منها: أن الكاف حرف جر وما بعدها مجرور بها، أن الكاف لها متعلق فى التأخير، وأنها فى بعض المواضع لا تتقدر بالتقديم والتأخير ذكر ذلك المالقى فى اعتراضه على القول بالتركيب حيث قال: "إن الألفاظ فى الأصل بسيطة والتركيب طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن إذلا ضرورة توجب التركيب.. ومنها -وهو الأقوى- أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر فيلزمها بما تتعلق قبلها، إذ ليست زائدة، ألا ترى أن المعنى عند الخليل ومن عضد مذهبه فى نحو: كأنَّ زيدا الأسد: إنَّ زيداً كالأسد، وهذا وإن كان المعنى عليه فالكاف لها فى التأخر متعلق، وليس لها ذلك فى التقديم.

ومنها أنَّ الكاف إذا كانت داخلة على (أنَّ) لزم أن تكون وما عملت فيه فى موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة فيكون التقدير فى: كأن زيداً قائم: كقيام زيد، فيحتاج إلى ما يتم الجملة و (كأنَّ زيداً قائم) كلام قائم بنفسه لامحالة.

ومنها: أنه لا تتقدر بالتقديم والتأخير فى بعض المواضع، فنقولا: كأنَّ زيد قام، وكأنَّ زيداً فى الدار، وكأنَّ زيداً عندك، وكأنَّ زيداً أبوه قائم، ولو كان على التقديم والتأخير لكنت تقول: إن أصل ذلك: أنَّ زيداً كقام، وأنَّ زيداً كفى الدار، وأنَّ زيداً كعندك، وأن زيداً كأبوه قائم، وذلك لا يجوز، لأن الكاف التى للتشبيه الجارة لا يصح دخولها إلا على الأسماء لا غير، فدل ذلك على أنها ليست مركبة كما ذهبوا

إليه. [١] ويؤيد ابن يعيش القول بالتركيب فى (كـــأن) وأن الكـاف جارة وما بعد الكاف جُربها وإن كانت غير متعلقـة بشـئ عندمـا تقدمت حيث قال:"فأما قوله: ركبت الكاف مع إنَّ كما ركبت مـــع ذا وأى، فإن المراد الامتزاج، وصيرورتها كالشئ الواحد، لا أنها زائدة على حد زيادتها فيها. ألا ترى أن التشبيه فى كأنَّ باق، ولا معنـى التشبيه فى كذا وكأى، فإن قيل: فإذا لم تكن الكاف زائدة فهل لـــها عمل هنا ؟ فالجواب: إن القياس أن تكون أنَّ من كأنَّ فى موضـــع جر بالكاف، فإن قيل: الكاف هنا ليست متعلقة بفعل، قيل: لا يمنـــع ذلك عملها ألا ترى إلى قوله تعالى:" ليس كمثله شئ"[٢] فإن الكـاف غير متعلقة بشئ وهى مع ذلك جارة.. ويؤيد عندك أنها فى موضع مجرور فتحها عند دخول الكاف عليها كما تفتح مع غيرهـــا مـن العوامل الخافضة وغيرها من نحو: عجبت من أنك منطلق"[٣]

وذهب المرادى إلى القول بالتركيب فى (كأن) ولكنه خالف من سبقه فى القول بجر الكاف لما بعدها، ويـــرى أن الـتركيب صـير (أنَّ) والكاف حرفا واحدا، حيث قال:"قلت: الصحيح أن الكاف لا تتعلـــق بشئ، وأن ما بعدها ليس فى موضع جربها لأن التركيب صير (أنَّ) والكاف حرفاً واحدا "[٤]

---

(١) رصف المبانى ص٢٠٩-٢١٠

(٢) سورة الشورى من الآية ١١

(٣) شرح المفصل ٨/٨١

(٤) الجنى الدانى للمرادى ص٥٦٩

أما من ذهب إلى أن (كأن) حرف بسيط يرى أنها تفيد التشبيه والتوكيد وأنها تعمل فيما بعدها نصبا ورفعاً كما تعمل ليت ولعل وهما غير مركبين. قال المالقى بعد استدلاله على أنها ليست مركبة:"وإن كان المعنى يعطى ما يعطى التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودين قبل التركيب، ولا حجة فى العمل رفعاً أو نصبا لأنه قد وجد ذلك فى (لعل) و (ليت) وهما غير مركبين من (أنَّ) فاعلم ذلك.

فإذا ثبتت البساطة فإنَّ (كأنَّ) تكون مشددة وتخفف، فإذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل (أنَّ) المفتوحة المشددة"(١)

ويؤيد ابن هشام الأنصارى المالقى فيما ذهب إليه من القول بالبساطة فى أصل (كأن) وأن القول بالتركيب وأن ما بعد الكاف لا موضع له فيه نظر حيث قال: "وقال الأكثرون: لا موضع لأنَّ وما بعدها لأن الكاف وأنَّ صارا بالتركيب كلمة واحدة، وفيه نظر، لأن ذاك فى التركيب الوضعى، لا فى التركيب الضارئ فى حال التركيب الإسنادى. والمخلص عندى من الإشكال أن يدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم. (٢)

يتضح مما سبق أن القول بالبساطة فى (كأنَّ) هو الأرجح لما فيه من البعد عن التكلف لأن القول بالتركيب يترتب عليه جر ما بعد

---

(١) رصف المبادنى ص٢١٠

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام ١٩١/١

الكاف أو عدم جرّه، وأن الكاف من حقها أن تتعلق بمقدر ويكون متأخراً والكاف قد تقدمت إلى صدر الجملة وقد انتقد ابن هشام رأى الزجاج[١] عندما قال بالتركيب فى كأن وأن الكاف جارة لما بعدها حيث قال "ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسماً بمنزلة مثل، فلزمه أن يقدر له موضعا، فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبراً لم يُنطق به قط،ولا المعنى مفتقر إليه،فقال: معنى: كأنَّ زيداً أخوك، مثل أُخوَّه زيد إياك كائن. [٢]

وهمزه (إنَّ) عند من قال إنَّ (كأن) مركبة من الكاف وإنَّ وجب فتحها رعاية للفظ الكاف وإصلاحا للفظ، لأن الكاف لا تدخل إلا على لفظ المفردات ففتحت الهمزة لفظاً وهى فى المعنى باقية على حالها، لم تصر بالفتح حرفاً مصدرياً، فصار الكاف مع (إنَّ) كلمة واحدة، فلا عمل للكاف كما كان لها حين كانت فى محل خبر (إنَّ) فى قولهم إن زيداً كالأسد، لصيرورتها كجزء الحرف[٣] وهذا ما أميل إليه.

---

(١) الزجاج هو: إبراهيم بن السرى الزجاج من آثاره (كتاب معانى القرآن وإعرابه، والاشتقاق ، ت ٣١١هـ، طبقات النحويين للزبيدى ص١١١، تهذيب الأسماء واللغات للنووى ٢/١٧٠ ط /دار الكتب العلمية.

(٢) مغنى اللبيب ص١٩١

(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ٤/٣٨٨

القضية الثامنة

النصب على المعية فى مثل:

انتظرتك وطلوع الشمس

اختلف النحويون فى نصب الاسم بعد الواو على المفعول معه فمنهم من قصره على السماع، وأنه لا يجيزه إلا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحصن، لأن السماع إنما ورد به هناك، ومنهم من جعله مقيسا، ثم اختلف فيه، فقوم يقيسونه فى كل شئ حتى حين يراد بالواو معنى العطف المحض كما فى نحو: جاء زيد وعمرا، وجئت أنا وزيدا، وحيث لا يتصور فيه معنى العطف أصلا نحو: قعدت وطلوع الشمس أو انتظرتك وطلوع الشمس، أو سرت والليل،لأن طلوع الشمس ومجئ الليل لا يجوز منها انتظار أحد،كما يجوز أن تقول فى جاء زيد وعمرا:جاء زيد وعمرو بالعطف على زيد، لأن عمرا يجوز منه المجئ[1] وفى نحو قمت وزيدا، وإن كان فيه ضعف من جهة اللفظ،ولكن الجمهور خصه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به، فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف، لأن واو (مع)عطف فى الأصل[2] فيجوز فى نحو:جاء البرد والطيالسة[3]كأنك قلت:جاء البرد ولابس الطيالسة، واختاروا النصب

---

(١) همع الهوامع للسيوطى ١٧٥/٢

(٢) شرح الكافية للرضى ٣٩/٢

(٣) الطيالسة: ضرب من الأكسية أسود، ومفرده طيلس أو طيلسان، وهو فارسي معرب، ودخلت فيه الهاء فى الجمع للعجمة -لسان العرب(ط ل س)

علىً المعية إن كان هناك ضعف فى العطف إما من جهة اللفظ كما فى نحو: جئت وزيدا، واذهب وعمرا، فإن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا بعد توكيده بضمير منفصل كما فى قوله تعالى:"اسكن أنت وزوجك الجنة"[١] وأيضا فى: (مالك وزيدا) لامتناع العطف من جهة اللفظ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور، وهو الكاف فى (لك) إلا بعد إعادة الجار كما فى قوله تعالى:"وعليها وعلى الفلك تحملون"[٢]، وإما من جهة المعنى فإن العطف يقتضى التشريك فى المعنى فهو على نية تكرار العامل، والمعطوف فى حكم المعطوف عليه لفظا ومعنى كما فى نحو: جاء زيد وعمرو، فيصح جاء زيد وجاء عمرو، ولا يصح انتظرتك وانتظرك طلوع الشمس على نية تكرار العامل فى (انتظرتك وطلوع الشمس) فأوجبوا النصب على المعية لفساد المعنى[٣] وخالف فى ذلك الأخفش وابن جنى فهما لا يجيزان العطف على المعية عند فساد المعنى ويشترطان لصحة الواو بمعنى مع أن يراد بها العطف من جهة المعنى، لأن العطف يقتضى التشريك فى الحكم جاء فى الخصائص "امتناعهم أن يقولوا: انتظرتك وطلوع الشمس، أى مع طلوع الشمس، فينصبوه على أنه مفعول معه، كما ينصبون نحو: قمت وزيدا، أى مع زيد قال أبو الحسن[٤] وإنما ذلك، لأن الواو التى

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٥

(٢) سورة المؤمنون الآية ٢٢

(٣) ينظر التصريح ١/٣٤٥، والأشمونى ٢/١٣٩

(٤) أبو الحسن: هو أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة نحوى عالم باللغة من آثاره (معانى القرآن، والأشتقاق) توفى ٢١٥هـ - ينظر إنباه الرواة ٢/٣٦، معجم الأدباء ١١/٢١٤

بمعنى مع لا تستعمل إلا فى الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفة لجاز، ولو قلت: انتظرتك وطلوع الشمس أى: وانتظرك طلوع الشمس لم يجز[١] أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة فى هذا مجرى العاطفة[٢]

وتأثر ابن يعيش بما ذكره الأخفش وابن جنى فمنع النصب على المفعول معه واشترط لذلك صحة العطف من ناحية المعنى فإن صح العطف صح النصب على المفعول معه وإلا فلا حيث قال "إن الواو فى المفعول معه من نحو: قمت وزيدا، جارية هنا مجرى حروف العطف، والذى يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى مع إلا فى الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفة لجاز. ألا ترى أنك إذا قلت: قمت وزيدا لم يمتنع أن تقول: قمت وزيد ، فتعطفه على ضمير الفاعل، وكذلك إذا قلت: لو تر كت الناقة وفصيلها لرضعها، لو رفعت الفصيل بالعطف على الناقة لجاز، ولو قلت: انتظرتك وطلوع الشمس أى: مع طلوع الشمس لم يجز عند أحد من النحويين والعرب، وإنما لم يجز ذلك عندهم، لأنك لو رمت أن تجعلها عاطفة على التاء لم يجز، لأن الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد كما يسوغ فى قمت وزيدا قمت وزيد، فتعطف زيدا على التاء،

---

(١) قال الصبان ١٣٥/٢ .قوله سيرى والطريق مسرعة) يفيد أنه لا يشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى.

(٢) الخصائص ٢١٧/١ -٢١٨

لأنه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم. [١] بينما اختار أكثر النحويين النصب على المعية ومنهم من جعله واجبا فيما لا يجوز فيه العطف سواء أكان من ناحية اللفظ نحو: جئت وزيدا أم كان من ناحية المعنى فى نحو مات زيد وطلوع الشمس؟

جاء فى شرح الكافية:"قوله وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو: جئت وزيدا " جمهور النحاة على أن النصب مختار هنا، لا أنه واجب، وذلك مبنى على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع. [٢]

وجاء فى التصريح بما يشعر بوجوب النصب على المعية عند فساد العطف من ناحية المعنى أو من ناحية اللفظ. قال الشيخ خالد "وجوب المفعول معه، وذلك نحو مالك وزيدا، ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف فى المثال الاول، وهو مالك وزيدا (من جهة الصناعة) لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف فى (لك) إلا بعد إعادة الجار نحو: "وعليها وعلى الفلك تحملون"[٣]..ولامتناع العطف فى المثال الثانى وهو (مات زيد وطلوع الشمس) من جهة المعنى، لأن العطف يقتضى التشريك فى المعنى، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت. [٤]

---

(١) شرح المفصل ٤٨/٢

(٢) شرح الكافية ٤٠/٢ -٤١

(٣) سورة المؤمنون الآية ٢٢

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٥/١

يتضح من خلال ما تقدم أن النصب على المعية جائز إذا كان هناك ضعف من ناحية المعنى كما فى قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، بنصب فصيلها على المعية، لما أمكن فيه العطف على نية تكرار العامل وتقديره لو تركت الناقة ترام فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها[١]، ولكن هذا التقدير فيه تكلف، فالوجه النصب على المعية ومعناه: لو تركت الناقة مع فصيلها، أو ضعف من ناحية اللفظ كالعطف على ضمير الرفع المتصل مع عدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بضمير رفع منفصل كما فى نحو: جئت وزيدا، فالوجه أيضا النصب وإن كان العطف جائزا على ضعف، أما عند امتناع العطف وذلك لفساد المعنى أى المانع معنوى وهو عدم تقدير العامل لأن العطف على نية تكرار العامل ولاشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم فيجب النصب على المعية كما فى نحو: سرت والنيل، ومات زيد وطلوع الشمس، فهنا لا يصح مشاركة ما بعد الواو لما قبلها فى حكمه وأما عند وجود الفساد اللفظى كما فى نحو: مالك وزيدا فيجب النصب على المعية، لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور[٢] وما ذهب إليه الأخفش ومن قال برأيه من نصب المفعول معه بشرط صحة العطف من ناحية المعنى غير جائز عند أكثر النحويين والوجه وجوب النصب عند عدم صحة العطف وهذا ما أميل إليه والله أعلم.

---

(١) جاء فى حاشية الصبان ١٣٩/٢ "أن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدها بخلاف تركها ترام فصيلها ... أى تعطف عليه وتركه يرضعها".

(٢) ينظر شرح الاشمونى ١٣٨/٢ - ١٤٠ بتصرف

القضية التاسعة

إذا تكررت (إلا) وكان الاستثناء مفرغا وجب شغل العامل قبل إلا بأحد المستثنيات ونصب الباقى على الاستثناء

فالاستثناء: هو إخراج الثانى مما دخل فيه الأول بالأدوات التى وضعتها العرب لذلك وهى (إلا – غير – سوى – حاشا – خلا – عدا – ما خلا – ما عدا – ليس – لا يكون) [١] فالمستثنى: هو المخرج بإلا تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بشرط الإفادة، ففى مثل: جاءنى القوم إلا زيدا فالاستثناء يطلق على إخراج زيد، وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ (إلا زيدا) [٢]

وينقسم الاستثناء إلى تام وغير تام، فالتام ينقسم إلى تام متصل، وتام منقطع، فالتام هو ما ذكر معه المستثنى منه والتام المتصل: هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه كما فى نحو: جاء القوم إلا زيدا، التام المنقطع: وهو ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه أو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه فى نحو: ما قام القوم إلا حمارا، وما مررت بأحد إلا حمارا.

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٤٨/٢

(٢) همع الهوامع للسيوطى ١٨٤/٢، حاشية يس على التصريح ٣٤٦/١ بتصرف

وغير التام: وهو الذى لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لـــ(إلا) بل يكون الحكم عند وجودها بالنسبة إلى العمل مثله عند فقدها، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها، وإن كان يطلب منصوبا لفظا نصب، وإن كان يطلب منصوبا محلا جر بجار متعلق به نحو: ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد ويسمى استثناء مفرغا، لأن ما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فى غيره، والاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف وما بعد إلا بدل من ذلك المحذوف والتقدير:ما قام أحد إلا زيد وما رأيت أحدا إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا بزيد إلا أنهم حذفوا المستثنى منه، وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا، واشترط النحويون فى الاستثناء المفرغ أن يسبق بغير إيجاب أى أن يتقدم عليه نفى كما فى نحو قوله تعالى:"وما محمد إلا رسول "(١)

فما قبل إلا وهو (محمد) مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر، فرفع ما بعد إلا وهو (رسول) على الخبرية أو نهى كما فى قوله تعالى " لا تقولوا على الله إلا الحق"(٢) أو استفهام إنكارى لما فيه من معنى النفى نحو قوله تعالى:"فهل يهلك إلا القوم الفاسقون "(٣) فإذا تكررت إلا فى الاستثناء المفرغ لغير التوكيد فى نحو: ما قام إلا زيد إلا خالدا إلا بكرا، وجب شغل العامل الذى قبل إلا بأحد المستثنيات على

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٤٤

(٢) سورة النساء الآية ١٧١

(٣) سورة الأحقاف الآية ٣٥

حسب ما يقتضيه العامل من رفع كما فى المثال السابق أو نصب فى نحو: ما رأيت إلا زيدا إلا خالدا إلا بكرا أو جر فى نحو: ما مررت إلا بخالد إلا عمرا إلا بكرا ويترجح شغل العامل بالأقرب من المستثنيات: فقام شغل يزيد على أنه فاعل، و(رأى) شغل بزيد على أنه مفعول به، وباء الجر قد شغلت بخالد فعملت فيه الجر لفظا ومحلا، ووجب نصب الباقى من المستثنيات على الاستثناء، فعلق الفعل (مر) بالأول على سبيل الترجيح لأنه الأقرب من العامل[1]

ويبرهن ابن يعيش على وجوب شغل العامل بأحد المستثنيات عند حذف المستثنى منه لأن الفعل أصبح بلا فاعل فى نحو: ما أتانى إلا زيد إلا عمرا أو إلا زيدا إلا عمرو، ولا يجوز رفعهما معا فى نحو: ما أتانى إلا زيد إلا عمرو على أن الأول فاعل للفعل والثانى بدل من الأول، لأن الثانى ليس الأول ولا بعضا له ولا مشتملا عليه، ولا يجوز نصبهما على الاستثناء فيترك الفعل من غير فاعل فمن إصلاح اللفظ شغل الفعل بأحد المستثنيات على أنه فاعل ونصب الآخر على الاستثناء.

جاء فى شرح المفصل:" إذا قلت (ما أتانى إلا زيدا إلا عمرا أو إلا زيدا إلا عمرو) فلابد من رفع أحدهما ونصب الآخر، ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما، وذلك نظرا إلى إصلاح اللفظ، وتوفية ما يستحقه، وذلك أن المستثنى منه محذوف، والتقدير: ما أتانى أحد

---

(١) ينظر التصريح ١/٣٤٦ - ٣٥٧ بتصرف

إلا زيدا إلا عمرا، لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ، فرفع أحدهما بأنه فاعل، ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجز رفع الآخر، لأن المرفوع بعد إلا إنما يرفع على أحد وجهين: إما أن يرفع بالفعل الذى قبله إذا فرغ الفعل، وإما أن يرفع، لأنه بدل من مرفوع قبله، ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورين، لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له،ولا يكون بدلا، لأن الثانى ليس الأول ولا بعضا له،ولا مشتملا عليه مع أنه ليس المراد أن يثبت للثانى ما نفى من الأول،فيبدل منه،وإنما المعنى على أنهما لم يدخلا فى نفى الإتيان [١]

وقد وافق ابن مالك ابن يعيش فيما ذهب إليه ولكنه يرى أن شغل العامل بالأقرب من المستثنيات أولى من الأبعد فى الاستثناء المفرغ حيث قال:"وإن كررت مقصودا بها استثناء بعد استثناء فإما أن يكون ما قبله من العوامل مفرغا، وإما أن يكون مشغولا، فإن كان مفرغا شغل بأحد المستثنيين أو المستثنيات ونصب ما سواه، نحو: ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا خالدا، والأقرب بعمل العامل المفرغ أولى. [٢]

وقد ذهب الرضى إلى ما ذهب إليه ابن يعيش من شغل العامل ببعض المستثنيات أيها كان دون تقييد بالأقرب من العامل ونصب

---

(١) شرح المفصل ٢/٩٢

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٩٦، وينظر الكافية الشافية ٢/٧١٢

الباقى على الاستثناء فى نحو: ما جاءنى إلا زيد إلا عمرا، ويذكر أن جميع المستثنيات قد خرجت عن الحكم فى النفى كما خرجت فى التام الموجب.

جاء فى شرح الكافية:" وإن كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها أيها كان، ونصب ما سواه على الاستثناء لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد، وامتناع الإبدال أيضا، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء نحو (ما جاءنى إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا إلا خالدا). واعلم أن جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد، ظاهر فى غير المتفرغ، مقدر فى المفرغ، ففى قولك: ما جاءنى أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا، زيد مخرج من (أحد) و (عمرو) مخرج مما بقى من أحد بعد إخراج زيد.. وكذا فى المفرغ نحو: (ما جاءنى إلا زيد إلا عمرا إلا خالدا) عمرو مخرج من المتعدد المقدر بعد خروج زيد، وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو، وكذا لو كان الأول موجبا نحو (جاءنى القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا) [١]

يتبين مما سبق أن العامل فى الاستثناء المفرغ يجب شغله بأحد المستثنيات عند تكرار إلا، لأن الفعل أصبح بدون فاعل فى نحو ما جاءنى إلا زيد إلا عمرا، وفى الباقى يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفع ما بعد إلا على أن الثانى بدل من الأول، فالثانى مغاير

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/١٥٠

للأول ولا يجوز نصب ما بعد إلا جميعا على الاستثناء ويترك الفعل من غير فاعل فمن إصلاح اللفظ شغل العامل بأحد المستثنيات على حسب موقعه من الجملة، والأرجح أن يكون الأول وينصب الباقى على الاستثناء وجوبا.

القضية العاشرة:

لزوم الباء فى (أفعل به) من صيغتى التعجب

صيغة التعجب (أفعل به) نحو: أحسن بزيد، وأكرم به، الباء فيه لزمت هذه الصيغة فإن الأصل في (أحسن بزيد) أحسن زيد ، بمعنى صار ذا حسن، فغيرت الصيغة من الإخبار إلى الطلب، وزيدت الباء في الفاعل إصلاحا للفظ [١] لإنشاء التعجب فصيغتا التعجب (ما أفعله، وأفعل به) اختلف البصريون والكوفيون حول فعلية (أفعل) من (ما أحسن زيدا).

قال البصريون والكسائي[٢] من الكوفيين أن (أفعل) فعل ماض، والدليل على فعليته اتصال نون الوقاية به عندما تلحقه ياء المتكلم كما فى نحو: ما أسعدنى بكذا، ونحو: ما أفقرنى إلى رحمة الله. والفتحة فيه فتحة بناء كالفتحة فى ضرب من (زيد ضرب عمرا).

وقال الكوفيون: إن (أفعل) اسم، والدليل على اسميته أمران: الأول: أنه جامد، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف، لأن التصرف من خصائص الأفعال فدل هذا على اسميته.

والثانى: أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء فقالوا: ما أحيسنه ومنهم من ذكر دليلا ثالثا على اسميته وهو

---

(١) ينظر معنى اللبيب ١٠٦/١ بتصرف

(٢) الكسائي: هو على بن حمزة الأسدي من آثاره (معانى القرآن، وما يلحن فيه العوام) ت١٨٩هـ- ينظر وفيات الأعيان ٢٩٥/٣، الأعلام ٢٨٣/٤

صحة عينه فى نحو: ما اقومه، وما أبيعه كما تصح العين فى الاسم فى نحو: هذا أقوم منك وأبيع منك، ولو كان فعلا لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفا كما قلبت فى قال وباع[1] ورد رأى الكوفيين بأن امتناع التصرف – لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقة واحدة إذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأزمنة ولا ينافى فعليته مجيئه جاماً، فقد وردت أفعال جامدة فى اللغة نحو: ليس وعسى. وبأنَّ تصغيره، وصحة عينه، لشبهة بأفعل التفضيل لاشتراك اللفظين فى التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول: ما أحسن زيداً، لمن بلغ الغاية فى الحسن كما تقول زيد أحسن القوم، فتجمع بينه وبينهم فى أصل الحسن وتفضله عليهم، فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز (ما أحيسن زيدا) [1]، وقد صحت العين فى أفعال كحول، وعور و (زيدا) منصوب على أنه مفعول به عند البصريين، ومنصوب على أنه شبيه بالمفعول عند الكوفيين.

أما الصيغة الثانية (أَفْعِلْ) من (أحسنْ بزيد)

أجمع النحويون على فعلية ٠أفعل) ثم قال البصريون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو فى الأصل فعل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا فالتقدير فى: أحسن بزيد: صار زيد ذا حسن، فهو ليس بأمر حقيقة وإن كان لفظه لفظ الأمر فهو قصد به المبالغة فمعناه الماضى كقولهم: أبقلت الأرض، أى صارت ذات

---

(١) ينظر الانصاف فى مسائل الخلاف ١/١٢٦ -١٢٩ بتصرف، أوضح المسالك ٣/٢٥٢

بقل، ثم غيرت الصيغة، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بباء التعدية كما فى مثل: أمرر بزيد.

وقال الفراء[٢] والزجاج، والزمخشرى[٣]، وابن خروف[٤]: لفظه ومعناه الأمر ثم اختلف فى الفاعل.

فقيل: فاعله ضمير المصدر الدال على الفعل فكأنه قيل: يا حسن أحسن بزيد أى الزمه، ودم به.

وقيل: فاعله ضمير المخاطب كأنك قلت: أحسن يا مخاطب به أى أحكم بحسنه، ولذلك لم يبرز فى التأنيث، والتثنية، والجمع، لأنه جرى مجرى المثل، ولزمت الباء فى المفعول، ليكون للأمر فى معنى التعجب حال لا يكون له فى غيره.

ورد القول بأن لفظه ومعناه الأمر، فإن أفعل محتمل للصدق والكذب

---

(١) همع الهوامع ٣٦/٣، الإنصاف ١٤١/١

(٢) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت٢٠٧هـ من آثاره (معانى القرآن، كتاب البهى) ينظر طبقات النحويين ص١٣١، الفهرست ص٦٨

(٣) الزمخشرى: هو محمود بن عمر جارالله من آثاره (المفصل فى النحو) والكشاف فى التفسير) ت٥٣٨هـ ينظر بغية الوعاة ٢٧٩/٢، العقد السمين ١٣٧/٧

(٤) ابن خروف: هو على بن محمد أبو الحسن الأشبيلى من آثاره (شرح كتاب سيبويه، شرح جمل الزجاجى) ت ٦٠٩هـ- ينظر وفيات الأعيان ١٠٠/٧، فوات الوفيات ٨٤/٣

وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو: أحسن بك، ولا يجوز ذلك فى الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد فى ضميرى فاعل ومفعول لمسمى واحد، وبأنه لو كان الناطق به أمرا بالتعجب لم يكن متعجبا، كما لا يكون الآمر بالحلف حالفا، وبأنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز فى قولك: اصبر فتدرك مرادك، فلا يجوز أن تقول: أحسن بزيد فيحسن إليك، وأنت تريد بكلامك التعجب(١)

فهذه الصيغة وهى (أفعل به) غيرت من صيغة الإخبار إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحا للفظ وذلك لإنشاء التعجب، فالباء لازمة هنا لتؤذن بمعنى التعجب فقد تناول هذه القضية ابن يعيش ووضح أن هذه الباء زيدت فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به فقولك (ما أحسن زيدا) فزيد مفعول به فى هذه الصيغة وفاعلا فى (أحسن بزيد) فهذه الباء جاءت لقصد المبالغة مع لفظ الأمر جاء فى شرح المفصل:"إن المجرور فى أحسن بزيد هو الفاعل، لأنه لا فعل إلا بفاعل ... ولزمت الباء هنا لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار، فإن قيل: فكيف صار هنا المتعجب منه فاعلا، وهو فى قولك: ما أكرم زيدا مفعول ؟ فالجواب إن الفاعل هنا ليس شيئا غير المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسن زيدا، فتقديره: شئ حسن زيدا، وذلك الشئ ليس غير زيد، فإن الحسن لو حل فى غيره لم

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٣/٢٥٣ -٢٥٥ همع الهوامع /٣٨-٣٩ بتصرف

يحسن هو، فكان ذلك الشئ مثلا عينه أو وجهه، وليس غيره، فلذلك جاز أن يكون مفعولا فى ذلك اللفظ، وفاعلا فى هذا اللفظ إذ المعنى واحد، فإن قيل: فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر، وإدخال الباء معه ؟ قيل: أرادوا بذلك التوسع فى العبارة والمبالغة فى المعنى.[١]

ويؤيد ابن عصفور ابن يعيش فى أن هذه الباء لازمة فى أحسن بزيد ليصير الفاعل على صورة المفعول به، وأن هذه الباء جاءت لازمة لإصلاح اللفظ، لأن فعل الأمر فاعله ضميرا مستترا، ولكنه فى (أفعل به) جاء مظهرا، فدخلت الباء حتى يصير فى اللفظ كأنه مفعول به، ويذكر أن هذه الباء لزومها يختلف عن الباء فى قوله تعالى "كفى بالله شهيدا"[٢] فهنا لم تلزم مع الفاعل فيأتى بدونها ولكنها مع صيغة أفعل به لازمة ليصير الفاعل كأنه مفعول قال فى شرح الجمل:"واختلف فى المجرور، فمنهم من جعله فى موضع رفع ومنهم من جعله فى موضع نصب، فالذى جعله فى موضع رفع استدل على ذلك بأن أفعل فعل، والفعل لابد له من فاعل، ولا فاعل ملفوظ به ولا مقدر، إذ لو كان مضمرا لبرز فى بعض الأحوال فدل ذلك على أن المجرور فاعل، والباء زائدة، فإن قيل: لو كانت زائدة لم تلزم، كما لم تلزم فى مثل:"كفى بالله شهيدا" فالجواب: إن الباء

---

(١) شرح المفصل ١٤٨/٧

(٢) سورة الرعد من الآية ٤٣

لزمت هنا إصلاحا للفظ، وذلك أن فعل الأمر بغير لام لا يكون فاعله مظهرا إلا فى هذا الباب فدخلت الباء حتى يصير فى اللفظ كأنه مفعول، فإن قيل: فلأى شئ جاء فاعله مظهرا و هو أمر ؟ فالجواب: إنه إنما جاء ذلك، لأنه ليس بأمر صحيح، ألا ترى أن معناه التعجب. (١)

وقد ذهب ابن هشام الأنصارى إلى ما ذهب إليه ابنا يعيش وعصفور من أن هذه الباء زيدت فى الفاعل لإصلاح اللفظ، وكانت زيادتها عنده وجوبا للتوكيد، وأن هذه الباء زائدة للتعدية كما فى امرر بزيد. (٢)

يتبين مما سبق أن الباء فى الصيغة الثانية لفعل التعجب(أفعل به)زائدة لازمة لا يجوز حذفها وكانت زيادتها للمبالغة وإنشاء التعجب وأن ما بعد صيغة التعجب يعرب مفعولا به كما فى الصيغة الأولى:(ما أجمل الوردة) فالوردة مفعول به ولكن فى صيغة (أفعل به) فأفعل فعل أمر كما ذكر النحويون وأن فاعل فعل الأمر يجب استتاره ولكن عندما ظهر مع هذه الصيغة زيدت الباء إصلاحا للفظ ليصير على صورة المفعول به،فهذه الباء كانت زيادتها لقصد تحول الصيغة من الخبر إلى الإنشاء للمبالغة فى التعجب وهذا ما أميل إليه

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجى ٥٥٨/١

(٢) ينظر مغنى اللبيب ١٠٦/١

القضية الحادية عشرة

نعت المعرفة بالجملة عند وقوعها صلة للاسم الموصول

اشترط النحويون للنعت بالجملة أن يكون المنعوت نكرة، وذلك لتأويل الجملة بالنكرة فى نحو: مررت برجل قام أبوه، فالتقدير: مررت برجل قائم أبوه، فكل جملة يصح وقوع المفرد موقعها تصلح أن تكون نعتا للمنعوت النكرة كما فى نحو: مررت برجل يضرب، فتقديره: مررت برجل ضارب، جاء فى شرح المفصل:"اعلم أن كل جملة وقعت صفة فهى واقعة موقع المفرد ولها موضع ذلك المفرد من الإعراب، فإذا قلت: مررت برجل يضرب، فقولك يضرب فى موضع ضارب فأبدا تقدر ما أصبت مكانه فعلا باسم فاعل، إن كان المنعوت كذلك، وباسم مفعول إن كان المنعوت كذلك، وكذلك الجار والمجرور وتقديره بما يلائم معناه تقول فى قولك / هذا رجل من بنى تميم تقديره: تميمى، وتميمى بمعنى منسوب، وفى قولك: هذا رجل من الكرام تقديره: كريم فاعرف ذلك[1] يتبين من نص شرح المفصل أن المنعوت النكرة يكون نعته نكرة، وأن الجملة بعد النكرة تكون فى تأويل المفرد وكذلك لو وقعت بعد المعرفة، فلذلك لا يجوز أن تنعت المعرفة بالجملة، إلا إذا جعلت الجملة صلة للاسم

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٤

الموصول، وجئ به لإصلاح اللفظ، وهو نعت المعرفة بالجملة[١]

وبالرجوع إلى أقوال النحويين فى هذا نجد ابن جنى يوضح أن نعت الجملة كما جاء مع النكرة جعله العرب مع المعرفة، ولكن بشرط أن تكون الجملة الواقعة نعتا للمعرفة صلة للاسم الموصول الواقع نعتا للمعرفة حتى لا تنعت بالنكرة، جاء فى الخصائص:"أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة، ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: مررت بزيد الذى قام أخوه"[٢]، وقد تأثر ابن عصفور بما ذكره ابن جنى من أن الجملة عند الوصف بها تقدر بالاسم، ولا ينعت بما هو فى تقدير الاسم إلا النكرة، فعندما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة جعلوها صلة للاسم الموصول فقالوا: مررت بزيد الذى عندك جاء فى شرح جمل الزجاجى:"اعلم أنه لا يوصف بما هو فى تقدير الاسم إلا النكرة فإن أردت أن تصف به المعرفة فلابد من جعله فى صلة الموصول، وحينئذ يسوغ لك ذلك نحو قولهم، مررت بزيد الذى قام أبوه"[٣]

من هنا يتضح أن إصلاح اللفظ فى جعل الجملة صلة للاسم الموصول عند النعت بالجملة، والمنعوت معرفة، فالجملة تكون نعتا

---

(١) ينظر شرح الكافية ٢/٣٢١-٣٢٢

(٢) الخصائص ١/٣٢٣

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجى ١/١٩٤

للنكرة دائما لأنها فى تأويل المفرد فيكون من قبيل نعت النكرة بالنكرة وهذا ما أرجحه، لأن الجملة إذا وقعت بعد المعرفة يجوز إعرابها حالا ولا يجوز أن تعرب نعتا إلا إذا وقعت صلة للاسم الموصول لما ذكره العلامة ابن يعيش:"اعلم أنه (لا ينعت بالجملة المعرفة) لو قلت: هذا زيد أبوه قائم، على أن تجعله صفة لم يجز فإن جعلته حالا جاز، وإنما لم توصف المعرفة بالجملة، لأن الجملة نكرة، فلا تقع صفة للمعرفة. فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالذى، وجعلت الجملة فى صلته فقلت: مررت بزيد الذى أبوه منطلق، فتوصلت بالذى إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأى إلى نداء ما فيه الالف واللام نحو يا أيها الرجل"[١]

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٤

القضية الثانية عشرة

تأخير الفاء الرابطة فى جواب (أما) إلى أحد أجزاء الجواب

قال النحويون عن (أمّا) إنها حرف بسيط فيه معنى الشرط[١] وضع لتفصيل مجمل، وهى مؤولة بـ(مهما يكن من شئ) ووجب حذف شرطها لكثرة استعمالها فى الكلام، ولكونها فى الأصل موضوعة للتفصيل، فمن النحويين من يرى لزوم تكررها فى الكلام فى نحو: هؤلاء فضلاء، أما زيد ففقيه، وأما عمرو فمتكلم وأما بشر فكذا.. إلخ، والتقدير: مهما يكن من شئ فزيد فقيه ومهما يكن من شئ فعمرو متكلم، وأن وجود فعل الشرط يؤدى إلى الاستثقال فلهذا حذف وجوبا، ونابت (أما) عنه، ولزمت الفاء للربط بين (أما) وجوابها[٢] ووجب تأخيرها إلى أحد أجزاء الجواب تحسينا للفظ، وذلك، لأن الفاء عندما لزمت الجواب صارت حرفا من حروفه، فكما لا يلاصق فعل الجواب فعل الشرط فى نحو: إن يحضر زيد فعمرو يكرمه. نلحظ أن الفاء قد فصل بينها، وبين الشرط بـ (زيد) فلما نزلت (أما) منزلة الفعل الذى هو الشرط لم يجز أن تلاصقه فلهذا أخرت وهذه الفاء ليست عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ فى نحو: أما زيد فمنطلق، وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ، ولا يجوز أن

---

(١) الجنى الدانى ص٥٢٢

(٢) شرح الكافية للرضى ٤/٥٠٤ ـ ٥٠٥ بتصرف

تكون زائدة لأن الكلام لا يستغنى عنها فى حال السعة فلم يبق إلا أن تكون جزاء[١]

ونرجع إلى أقوال العلماء فى مجئ الفاء فى جواب الجملة الشرطية المصدرة بأما وتأخيرها وسط الجواب لإصلاح اللفظ نجد أن بن جنى فى خصائصه يشير إلى أن الفاء الواقعة فى جواب (أما) جاءت فى صورة الفاء العاطفة فتوسطت بين المبتدأ والخبر فكأنها عطفت اسما على اسم قبلها ووقوعها هذا الموقع إصلاحا للفظ فإذا لم تتوسط بين المبتدأ والخبر لباشرت حرف الشرط وهو (مهما) حيث قال: "قولك: أما زيد فمنطلق، إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين، ولا تقول: أما فزيد منطلق، كما تقول فيما هو فى معناه: مهما يكن من شئ فزيد منطلق. وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ، ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابا ولم تكن عاطفة، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أما فزيد منطلق، كما يقولون: مهما يكن من شئ فزيد منطلق، لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم، وليس قبلها اسم، إنما قبلها فى اللفظ حرف، وهو أما فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الحرفين، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتى على صورة العاطفة، فقالوا: أما زيد فمنطلق، كما تأتى عاطفة بين الاسمين فى نحو: قام زيد

---

(١) الأمالى الشجرية ١/٢٨٨ -٢٨٩ بتصرف

فعمرو، وهذا تفسير أبى على[١].. رحمه الله تعالى وهو الصواب[٢] ونلحظ من نص ابن جنى السابق أنه تأثر بما ذكره أبو على الفارسى من أن الفاء توسطت بين جزأى الجواب وذلك حتى لا تباشر الفاء أمَّا وكلاهما حرف فقد قال أبو على:"فأما تقديمهم ما يتعلق بما بعد الفاء نحو: أمَّا زيد فمنطلق، فلتحسين اللفظ، وأجرائهم إياه على ما فى سائر الكلام، ألا ترى أن العاطفة والمجازية لا تليان إلا الأسماء المفردة والجمل، ولا تلى واحدة منهما الحرف، فقدم ما قدم، مما فصل بين (أمَّا) والجزاء لتحسين اللفظ[٣]

ويقول المراوى: إنَّ (أمَّا) قد نابت عن أداة الشرط (مهما) وعن فعل الشرط بعد حذفها وكان تأخير الفاء إلى أحد أجزاء الجواب لغرض إصلاح اللفظ، جاء فى الجنى الدانى:"فإذا قلت: أما زيد فمنطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، حذفت أداة الشرط وفعل الشرط، وأنيبت (أمَّا) مناب ذلك. والجمهور يقدرون (أماً) (مهما يكن من شئ).. فإذا قلت: أما زيد فمنطلق، فالتقدير: مهما يكن من شئ فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط، وأداته، وأقيمت (أما)

---

(١) أبو على الفارسى: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار المشهور بأبى على الفارسى ت ٣٧٧هـ من آثاره (الإيضاح والحجة فى القراءات - ينظر الفهرست ص٩٥، غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجرزى ٢٠٩/١

(٢) الخصائص ٣١٧/١

(٣) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٦٤/١

مقامهما، فصار التقدير: أما فزيد منطلق، فأخرت الفاء إلى الجزء الثانى[١] لضرب من إصلاح اللفظ[٢]

والنحويون فى هذا قد تأثروا بما ذكره إمام النحويين سيبويه من أن الفاء لازمة لا يجوز حذفهما فى جواب (أمَّا) لما فى (أمَّا) من معنى الشرط، وفى جوابها من معنى الجزاء، فأمَّا عند الجمهور نابت عن مهما وفعلها بعد حذفها. جاء فى الكتاب:"وأما (أمَّا) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً[٣]

ومن هنا يتبين أن الفاء الواقعة فى جواب (أمَّا) الشرطية وجب تأخيرها إلى أحد أجزاء الجواب، ولا يجوز أن تكون فى أوله حتى لا يباشر الحرف الحرف من ناحية اللفظ، أى: حتى لا تباشر الفاء وهى حرف (أمَّا) الحرفية التى فيها معنى الشرط، وذلك لإصلاح اللفظ، أمَّا من ناحية المعنى فإنَّ العرب تكره أن يلاصق الفعل الفعل، لأن (أمَّا) لما نزلت منزلة الفعل الشرطى، والفعل لا يلاصق الفعل

---

(١) قال المالقى فى رصف المبانى ص٩٨:"فنابت أمَّا مناب أداة الشرط وفعله ولكن لما تغير سياق الكلام خرجت عن محلها الفاء من ابتداء الجملة وصارت فى الخبر فقلت: أما زيد فمنطلق قال الشاعر:

أمَّا الرَّحيل فدون بعد غدٍ ** فمتى تقول الدار تجمعنا

والمعنى: مهما يكن من شئ فالرحيل دون بعد غد

(٢) الجنى الدانى ص٥٢٢ - ٥٢٣

(٣) كتاب سيبويه ٤/٢٣٥، وينظر المقتضب ٣/٢٧

امتنعت الفاء من ملاصقة (أمَّا) كما أن فعل الشرط لا يلاصق فعل الجواب فى نحو: إن يقم زيد فعمرو يكرمه، فقد فصل بين فعل الشرط والفاء الداخلة على الجواب بزيد، وقد يكون الفصل بالضمير المستتر كما فى نحو: إن تقم فزيد يكرمك. (١)

والفاصل بين (أمَّا) والفاء الداخلة فى جوابها أحد الأشياء الآتية:

١-المبتدأ كقولك: أما زيد فكريم

٢-الخبر نحو: أمَّا قائم فزيد، وهذا قليل

٣-المفعول به مقدم كقوله تعالى:"فأمّا اليتيم فلا تقهر "(٢)

٤-أو مفعول به لفعل مقدر يفسره المذكور، نحو: أما زيداً فأكرمته

٥-الظرف نحو: أما اليوم فأذهب

٦-الجار والمجرور نحو قوله تعالى:" وأما بنعمة ربك فحدث" (٣)

٧-الحال: نحو: أما مسرعاً فزيدُ ذاهب

٨-المفعول له: نحو: أما العلمَ فعالمُ

٩-المصدر نحو: أما ضربا فاضرب

١٠-الشرط:نحو قوله تعالى:" فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ المُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ "(١)

---

(١) الأمالى الشجرية ٢٨٨/١، الجنى الدانى ص٥٢٢ - ٥٢٣ بتصرف

(٢) سورة الضحى الآية (٩)

(٣) سورة الضحى الآية (١١)

ومنّ النحويين من جعل الجواب لأمّا، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب أمّا عليه، ومنهم من جعل الجواب للشرط، وجواب أما محذوف، وقيل الجواب لأمّا وللشرط معاً، والأصل: مهما يكن من شئ، فإن كان من المقربين فروح، ثم تقدمت (إنْ) والفعل الذى بعدها، فصار التقدير فأما إن كان من المقربين ففروح. فالتقت فاءان، فأغنت إحداهما عن الأخرى فصار (فروح).

فعلى هذا لا يلى أمّا (فعل)، لأنها نابت مناب الشرط مهما وفعله فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط[٢]

---

(١) سورة الواقعة الآية (٨٩)

(٢) ينظر الجنى الدانى ص٥٢٥ - ٢٢٦ بتصرف، والأمالى الشجرية ٢٨٩/١

يقول ابن جنى إن العرب زادوا الألف آخرا فوقعت طرفا موقع حرف متحرك فدل هذا على قوتها عندهم فى هذا المكان، ولكن إذا وقعت حشوا فى الكلمة وقعت موقع الحرف الساكن فضعفت لذلك فهى فى الالحاق تأخذ حركة الحرف فى الكلمة الملحق بها وإن هذه الالف تزاد للتوسع فى بنية الكلمة فتقع سادسة ولطول الكلمة اختاروا أخف حروف الزيادة وهى الألف دون الواو والياء فجعلوها طرفا لخفتها وفرارا من الثقل بطول الكلمة، جاء فى الخصائص قوله إن الألف لا تزاد للإلحاق إلا آخرا حيث قال:" ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرا نحو: أرطى.. وسرندى[١]

وذلك أنها إذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرك، فدل ذلك على قوتها عندهم، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو، فيعلم بذلك إلحاقها بما هى على سمت متحركة، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية فقلت: خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهى ساكنة فاحتاجوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها، وأدل على شدة تمكنها بتنوينها أيضا وكون ما هى فيه على وزن أصل من الأصول له أنها للإلحاق به[٢]

ويقول ابن جنى: إن الألف فى قبعثرى قسم ثالث لا للتأنيث ولا للإلحاق وزيادتها فى هذا لتكثير بنية الكلمة فزادوا فى آخر الكلمة

---

(١) السرندى: القوى الجرئ من كل شئ -اللسان (س ر ن د)

(٢) الخصائص ٣٢٢/١

الخماسية كما زادوا فى آخر الرباعية، حيث قال: " ومن ذلك أنهم لما اجمعوا الزيادة فى آخر بنات الخمسة – كما زادوا فى آخر بنات الأربعة خصوا بالزيادة فيه الالف استخفافا لها ورغبة فيها هناك دون أختيها الياء والواو، وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهى إلى آخرها إلا وقد ملت. فلما تحملوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخف الثلاث وهى الألف – فخصوها بها، وجعلوا الواو والياء حشوا فى نحو: عضرفوط[١]، وجعفليق[٢] لأنهم لو جاءوا بها طرفا وسداسيين مع ثقلها لظهرت الكلفة فى تجشمهما، وكدت فى احتمال النطق بهما كل ذلك لإصلاح اللفظ. [٣]

وقد تأثر ابن يعيش بما ذكره ابن جنى من زيادة الألف آخرا للإلحاق دون أختيها الواو والياء ويرجع ذلك لخفتها ويدلل ويبرهن على أن الالف فى قبعثرى زائدة للتوسع فى بنية الكلمة جاء فى شرح المفصل:" الثالث إلحاقها زائدة كزيادتها حشوا نحو: قبعثرى للعظيم الخلق وكمثرى وباقلى وسماتى لضرب من الطير، الالف فى جميع ذلك زائدة، لأنها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا إلا زائدة، وليست للتأنيث لانصرافها مع أنه قد حكى باقلاة، وسماتاة وهذا ثبت، لأنها ليست للتأنيث، ولا تكون للإلحاق، لأنه ليس فى

---

(١) العضرفوط:دويبة بيضاء ناعمة – اللسان مادة (ع ض ر ف ط)

(٢) الجعفليق: العظيمة من النساء – اللسان مادة (ج ع ف ل ق)

(٣) الخصائص ٣٢٣/١، وينظر ما يتصرف وما لا يتصرف للزجاج ص٤٠، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٧٤/١، ١٧٦

الأصول ما هو على هذه العدة، والزنة فيكون هذا ملحقا به،وإذا لم تكن للتأنيث، ولا للإلحاق كانت زائدة لتكثير الكلمة،وإتمام بنائها. (١)

مما سبق من خلال نصي الخصائص وشرح المفصل يتضح أن الألف زيدت فى الاسم رابعة وخامسة للإلحاق وزيدت سادسة للتوسع وتكثير عدد حروف الكلمة للدلالة على المعانى التى وضعها العرب وكان الاختيار للألف دون الواو والياء إصلاحا للفظ فى أن الألف خفيفة فى النطق دون الواو والياء فناسبت وضع الكلمة المبنى على الطول فى قبعثرى فكان الفرار إلى الخفة وهى الألف فخصوها بالزيادة آخرا كما زيدت فى الرباعى والخماسى لخفتها من أجل الإلحاق.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٩، وينظر شرح الشافية للرضى ٥٧/١ والأشمونى ٢٥٧/٤

القضية الثانية

إدغام المتقاربين فى قولهم

(وَدُّ، وعَدُّ) فى (وَتْدٌ، وَعْتدٌ)

الإدغام فى اللغة: إدخال الشئ في الشئ، يقال: أدغمتُ اللجام فى فم الدابة: أى أدخلته فيه[١] فهو إدخال حرف فى حرف[٢]

وليس إدغام الحرف فى الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما.

وإصطلاحا: هو إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام[٣] وقيل: وهو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة، ولا يكون إلا فى مثلين متقاربين[٤] فالحروف المتماثلة نحو: شدّ ومدّ فى كلمة واحدة ونحو: اسمع علما، فالأول ساكن والثانى متحرك فى كلمتين متصلتين[٥] والحروف المتقاربة فى المخرج تجرى مجرى الحروف المتماثلة فى الإدغام، لأن العلة الموجبة للإدغام فى المثلين قريب منها فى المتقاربين وهى سكون الحرف الأول وتحرك الثانى، فإعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه كإعادته إلى

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣/٢٣٥

(٢) اللسان مادة (د غ م)

(٣) شرح الشافية ٣/٢٣٥

(٤) المقرب لابن عصفور ٢/١٥٠

(٥) شرح الشافية ٣/٢٣٦ بتصرف

نفس الموضع الذى رفعته عنه، فإذا التقى حرفان متقاربان أدغم الأول منهما فى الثانى، ولا يمكن إدغامه حتى يقلب إلى لفظ الثانى، فإن التقيا فى كلمة واحدة نظر، فإن كان إدغامهما يؤدى إلى ليس مثال بمثال لم يجز، فلذلك لم يقولوا فى الفعل وتد يتد: ودّ يدّ لئلا يتوهم أن أصل الفعل: وَدَد، ولكن أجازوا الإدغام فى الاسم وهو وتدٌ[١] وعَتَدٌ عند تخفيفه بالإسكان فقالوا: ودٌ، وعدٌ، وهو لغة بعض تميم[٢]

ونرجع إلى اقوال العلماء فى إدغام المتقاربين فقد ذكر ابن يعيش أن الحرفين المتقاربين يدغم الأول منهما فى الثانى عندما يقلب الأول إلى لفظ الثانى إذ لو ترك على لفظه الأول لم يجز إدغامه لما فيهما من الخلاف فى المخرج، ولا يمتنع ذلك فى المثلين، لأن المخرج واحد، فإذا أسكنت الحرف الأول من المتقاربين للتخفيف جاز الإدغام ولكن الأكثر عدم الإدغام خوفا من اللبس بالمضاعف.

جاء فى شرح الفصل، فإذا التقى حرفان متقاربان أدغم الأول منهما فى الثانى، ولا يمكن إدغامه حتى يقلب إلى لفظ الثانى، فعلى هذا لا يصح الإدغام إلا فى مثلين إذ لو تركته على أصله من لفظه لم يجز إدغامه لما فيها من الخلاف، لأن رفع اللسان بهما رفعة واحدة مع

---

(١) فى اللسان مادة (و ت د) الوتد والودُّ: ما رزَّ فى الحائط أو الأرض من الخشب، ويقال للوتد: ودٌّ، كأنهم أرادوا أن يقولوا:وَدَدَ فقلبوا إحدى الدالين تاء لقرب مخرجهما.الودّ: الوتد إلا أنه ادغم التاء فى الدال فقال: ودّ "

(٢) شرح المفصل ١٣٢/١٠، شرح الشافية ٢٦٦/٣ بتصرف

اختلاف الحرفين محال، لأن لكل حرف منهما مخرجا غير الآخر، ولا يمتنع ذلك فى المتماثلين، لأن المخرج واحد يمكن أن يجمعهما فى العمل، فيقع اللسان عليهما وقعا واحداً من حيث لا يفصل بينهما زمان، فالإدغام فى المتقاربة على التشبيه بالأمثال، فكلما كانت أشد تقاربا كان الإدغام فيهما أقوى، وكلما كان التقارب أقل كان الإدغام أبعد والحروف المتقاربة كالمتماثلة فى أنها تكون منفصلة أو متصلة، فالمنفصلة ما كان من كلمتين، والمتصلة ما كان فى كلمة واحدة، فما كان من ذلك متصلا عن كلمة واحدة نظر، فإن كان الأول متحركا لم يدغم لضعف الإدغام فى المتقاربين، لأن الإدغام لما كان فى المتماثلين هو الأصل أسكن الأول منهما، وأدغم فى الثانى كقولك: شدّ، ومدّ، ويشدّ، ويمدّ، ولا يفعل مثل ذلك فى المتقاربين إذا كان الأول متحركا، لأنه يصير كإعلالين، الإسكان والقلب، فإن أسكنت الحرف الأول من المتقاربين تخفيفا على حد الإسكان فى كَتْفٍ وفَخْذٍ لأجل الإدغام، جاز حينئذ الإدغام فتقول فى وَتَد وعَتَد: وَتْد، وعَتْد بالإسكان للتخفيف، ثم تقول: ودُّ، وعدُّ، والأكثر فى هذا أن لا يدغم للإلباس بالمضاعف فلذلك لم يقولوا فى الفعل من نحو: وتد يتدُ ودَّ يدُّ، لئلا يتوهم أنه فعل من تركيب وَدَدَ (مع إنهم لو قالوا يدّ فى يتِد لتوالى إعلالان حذف الواو التى هى فاء، وقلب التاء إلى الدال[1] وذهب أبو حيان إلى القول بأن (ودُّ)

---

(١) شرح المفصل ١٠/١٣٢، وينظر شرح الشافية ٣/٢٩٨-٢٩٩، شرح المفصل للخوارزمى الموسوم بالتخمير ٤/٤٥٣

نطق بها على الأصل بدون إدغام وهى لغة الحجازيين وبعض تميم، فأصله (وَتِد)، والإدغام لغة بعض تميم، وبعضهم يدغم الدال فى التاء بعد قلب الدال تاء فقالوا (وَتٌ) هذا فى الاسم أما فى المصدر فلا يجوز فيه الإدغام لعدم الالباس.

جاء فى الارتشاف: "(وَدٌّ) أصله (وتدُ) وقد نطق فيه بالأصل، وهو أكثر من الإدغام، والإظهار لغة الحجازيين[١]، وبعض تميم[٢] والإدغام لغة بعض تميم، وبعضهم قال: (وتً) قلب الثانى إلى الأول، ويقال: وتدُ بالسكون فى (الوتد) قاله أبو بكر بن ميمون[٣] فأما (وتدُ ووطدُ)[٤] فلا يدعم، وهما مصدر وتد ووطد، وبعض العرب التزم بناءه على (فعله) فقال وتَدَه ووطِدَه[٥]

يتبين من خلال ما تقدم أن الإدغام جائز فى المتقاربين على لغة بعض بنى تميم، إذا كانا فى اسم، وأما الفعل، فلا يجوز فيه الإدغام خوفا من اللبس على اعتبار أن يكون الفعل مضعفا نحو: وددْتُ أو

---

(١) الحجازيون: نسبة إلى الحجاز البلد المعروف وسمى بذلك، لأنه فصل أو حجز بين تهامة ونجد، ينظر اللسان مادة (ح ج ز)

(٢) تميم: قبيلة، وهو تميم بن مُرّ بن أدّ بن طانجة بن إلياس بن مضر-اللسان مادة (ت م م)

(٣) هو محمد بن ميمون الأندلسى النحوى من آثاره (شرح كتاب الجمل ومقامات الحريرى توفى فى المائة السادسة - ينظر بغية الوعاة ١/٢٥٤

(٤) الوَطْدُ: غمزك الشئ إلى الشئ وإثباتك إياه - اللسان (و ط د)

(٥) ارتشاف الضرب ١/٣٥٠

مصدراً لفعل معتل الفاء بالواو نحو: وتدَ يتدُ وتدُ ، فالتاء تبدل دالاً في الاسم: وَتَدُ بعد سكونها، فالإدغام في الفعل يؤدى إلى اجتماع إعلاليين في الكلمة، وهما حذف الواو، لأن الفعل مثالى الواو من باب ضرب، فتقع الواو بين عدويتها الفتحة قبلها والكسرة بعدها فتحذف، وقلب التاء دالاً وهذا غير جائز عند العرب، فيجوز إصلاحا للفظ الإسكان في الاسم ثم الإدغام في المتقاربين من أجل التخفيف وسهولة النطق وهو ما أرجحه لما قاله ابن جنى: من إصلاح اللفظ إدغام المتقاربين نحو: وَدُّ في وَتْدٍ(١)

(١) ينظر الخصائص ٣٢٣/١، والاشباه والنظائر ٦٧/١

الخاتمة

بعد هذه الرحلة مع بعض قضايا إصلاح اللفظ النحوية والتصريفية أبرز أهم نقاط البحث

*تسكين آخر الفعل عند اتصال ضمائر الرفع المتحركة به فرارا من الثقل الناشئ من توالى أكثر من ثلاث متحركات على الكلمة الواحدة أو فيما هو مثلها.

*ما دل على معنيين أولى بالبقاء والظهور مما دل على معنى واحد إن كان بقاؤه يؤدى إلى أصل مرفوض فى العربية وأعنى بهذا تاء الجمع فى المؤنث السالم وتاء المفرد المؤنث فيجب بقاء الأولى وحذف الثانية.

*الوصف العامل عمل الفعل عند وقوعه مبتدأ ومرفوعه سادا مسد الخبر يجب عند أكثر النحويين اعتماده على نفى أو استفهام وهذا الاعتماد واجب لإصلاح اللفظ، لأن الوصف يعمل عمل الفعل عند اعتماده، ولكن عند وقوعه مبتدأ يحتاج إلى الاستفهام أو النفى ليستغنى بمرفوعه عن الخبر.

*تقديم الخبر شبه الجملة المفيد فائدة تامة على المبتدأ النكرة دفعا لتوهم وقوعه نعتا للمبتدأ النكرة، ودفعا لانتظار المخاطب للخبر بعده

*تأخير لام الابتداء إلى خبر إن المشددة النون عند اجتماعهما فى جملة واحدة فرارا من اجتماع حرفين لمعنى واحد، وحتى لا تفصل

اللام بين إن ومعمولها إذا جاءت بعدها مباشرة.

*النصب على المعية عند فساد المعنى وعند وجود ضعف من ناحية اللفظ يكون واجبا ويترجح عند وجود ضعف من ناحية المعنى عند أكثر النحويين.

*تأخير الفاء واجب فى جواب أما حتى لا يباشر الحرف الحرف من ناحية اللفظ، ومن ناحية المعنى فإن أما نابت عن الفعل الشرطى بعد حذفه، والفاء أحد أجزاء الجواب فكره العرب أن يلاصق فعل الجواب فعل الشرط فأخرت الفاء إلى أحد أجزاء الجواب.

*مجئ الألف للإلحاق فى آخر الاسم يرجع إلى خفتها فى النطق دون أختيها الواو والياء فى الاسم الرباعى والخماسى ولتكثير بنية الكلمة فى السداسى.

*الإدغام يكون جائزا فى المتقاربين إذا كانا فى اسم طلبا للخفة عند النطق عند بعض العرب ولا يجوز فى الفعل والمصدر دفعا للبس صيغة بصيغة أخرى.

الفهرس

*	ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان تحقيق د.رجب عثمان محمد، مراجعة د.رمضان عبد التواب الناشر/الخانجى القاهرة ط /الأولى ١٩٩٨م
*	أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى تحقيق البيطار ط /المجمع العلمى -دمشق
*	الاشباه والنظائر للسيوطى تحقيق طه عبد الرؤوف سعد الناشر/ مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م
*	الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د.عبد الحسين الفتلى ط/مؤسسة الرسالة ١٩٨٨م
*	الأعلام للزركلى ط/دار العلم للملايين ط/السادسة ١٩٨٤م
*	الاقتراح للسيوطى تحقيق /أحمد سليم وزميله ط/جروس برس ط/الأولى١٩٨٨م
*	الأمالى الشجرية لابن الشجرى طبعة مصورة، بدون /ط
*	إنباه الرواة للقفطى تحقيق/ محمد أبو الفضل ابراهيم ط/دار الفكر ط/الأولى ١٩٨٦م
*	الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى، تحقيق محمد محيى الدين ط/المكتبة العصرية ١٩٨٧م

*	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ط/ المكتبة العصرية
*	بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط/المكتبة العصرية لبنان ط/الحلبى ط/الأولى ١٩٦٤م
*	التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط/إحياء الكتب العربية
*	تهذيب الأسماء واللغات للنووى ط/دار الكتب العلمية -بيروت
*	توجيه اللمع لابن الخباز شرح اللمع لابن جنى تحقيق أ.د/فايز دياب ط دار السلام – القاهرة ط الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢
*	التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل تأليف محمد عبد العزيز النجار ط/الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩ بدون مطبعة
*	جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ضبطه وكتب هوامشه أحمد عبدالسلام ط/دار الكتب العلمية بيروت ط/الأولى ١٩٨٨
*	الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق فخر الدين قباوة ط/دار الكتب العلمية
*	حاشية الصبان على شرح الأشمونى ط/دار إحياء الكتب العربية

*	حاشية يس على التصريح ليس الطيمى ط/دار إحياء الكتب العربية
*	الخصائص لابن جنى تحقيق عبدالحميد هنداوى ط/دار الكتب العلمية ط/الأولى ٢٠٠١
*	الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى اعداد محمد باسل عيون السود منشورات دار الكتب العلمية -بيروت-ط/الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م
*	رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى تحقيق أحمد الخراط ط/مجمع اللغة العربية -دمشق
*	سر صناعة الإعراب لأبى الفتح بن جنى تحقيق حسن هنداوى -ط/ دار العلم- دمشق ط/الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م-
*	سنن الدارمى ط/دار إحياء السنة النبوية
*	شذرات الذهب لابن العماد ط/دار الفكر بيروت
*	شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبى على الفارسى تحقيق د/محمود محمد الطناحى ط/المدنى ط/الأولى ١٤٠٨-١٩٨٨
*	شرح الأشمونى بحاشية الصبان ط/دار إحياء الكتب العربية
*	شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د.عبد الرحمن السيد، محمد بدوى المختون ط/هجر إمبابة ط/الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠

*	شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د.صاحب أبو جناح بدون طبعة
*	شرح الشافية للرضى تحقيق محمد نور الحسن وغيره ط/دار الفكر العربى ١٩٧٥
*	شرح الكافية للرضى تحقيق إميل يعقوب منشورات دار الكتب العلمية بيروت ط/الأولى ١٤١٩-١٩٩٨
*	شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدى جامعة أم القرى -مكة المكرمة
*	شرح اللمع فى النحو للواسطى تحقيق د.رجب عثمان وزميله الناشر -الخانجى-القاهرة ط/الأولى٢٠٠٠م
*	شرح المفصل للخوارزمى المرسوم بالتخمير تحقيق عبدالرحمن العثيمين ط/دار الغرب الإسلامى -بيروت- ط/الأولى١٩٩٠م
*	شرح المفصل لابن يعيش ط/ مكتبة المتنبى
*	شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبى على الشلوبين تحقيق د/تركى بن سهو العتيبى ط/مؤسسة الرسالة ط/الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤
*	صحيح مسلم بشرح النووى ط/المطبعة المصرية

*	طبقات النحويين واللغويين للزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار المعارف
*	العقد السمين فى تاريخ اللبد الأمين لتقى الدين الفاسى – تحقيق/فؤاد سيد ط/مؤسسة الرسالة بيروت ط/الثالثة ١٩٨٦
*	غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ط/دار الكتب العلمية –بيروت
*	فتح البارى بشرح صحيح البخارى تعليق طه عبد الرؤوف وغيره الناشر/مكتبة القاهرة
*	الفهرست لابن النديم ط/دار المعرفة –بيروت
*	فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبى تحقيق د.إحسان عباس ط/ دار صادر –بيروت
*	كتاب سيبويه لأبى بشر عمرو بن عثمان تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجى –القاهرة ط/الثانية ١٩٨٨م
*	الكلمات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية لأبى البقاء الكفوى ت ١٠٩٤هـ وضع فهارسه د/عدنان درويش وزميله الناشر /دار الكتاب الإسلامى ط/ثانية ١٩٩٢م
*	لسان العرب لابن منظور ط/دار المعارف

*	ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق د./هدى محمود قراعة –الناشر /مكتبة الخانجى
*	المتبع فى شرح اللمع للعكبرى تحقيق د.عبد الحميد حمد الزوى ط/جامعة قار يونس بنغازى ط/الأولى ١٩٩٤م
*	مجمع الأمثال للميدانى، منشورات مكتبة الحياة–بيروت
*	مسند الإمام أحمد بن حنبل ط/دار صادر –بيروت
*	معجم الأدباء لياقوت الحموى ط/دار إحياء التراث العربى – بيروت ط/الأخيرة
*	مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى –تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ط/صبيح
*	المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبدالستار وعبدالله الجبورى بدون مطبعة ط/ الأولى ١٣١٩هـ-١٩٧١م
*	المقتضب لأبى العباس المبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
*	همع الهوامع للسيوطى–تحقيق أحمد شمس ط/دار الكتب العلمية
*	وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق د.إحسان عباس ط/دار صادر بيروت.